منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

في العام الثامن من الحـــرب ..

صنعاء تقلب الطاولة بعمليات عابرة للحدود

منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

في العام الثامن من الحرب ..

صنعاء تقلب الطاولة بعمليات عابرة للحدود

ورقة مقدمة من منتدى مجال

مارس 2022م

https://majalforums.com
info@majalforums.com
ahmed@majalforums.com
00967775775774

مقـــدمة:

على أعتاب العام الثامن من الحرب على اليمن، وتحديدًا مطلع العام الميلادي الجديد 2022م دشّنت القيادةُ السياسيةُ حملة «إعصار اليمن» للتحشيد والاستنفار، وَهي حملةٌ قد تُحدِثُ ثورةً شاملةً في مواجهة العدوان على كافة المستويات، وتُؤْذِنُ باقترابِ النصر، إذَا ما تم التحَرُّكُ الجماعي لتنفيذ كافة متطلباتها وَأهدافها بحسب التأكيدات الرسمية للقيادة في صنعاء.

ترى القيادة في صنعاء أن هذه الحملةُ ستكونَ بمثابة التتويج وَالاختبار الحقيقي لمواقف كُلّ قيادات الدولة وَأطياف المجتمع اليمني، واستنهاضاً شاملاً وكاملاً لجهودهم وَقدراتهم والدفع بها إلى رفد الجبهات، وَتفعيل كُلّ الجوانب المتعلقة بالمواجهة المباشرة وغير المباشرة مع العدوان.

ونحن على أعتاب العام الثامن من الحرب على اليمن، يتساءل الكثيرون: ألم يحن الوقت للدول التي تشن الحرب، أن تتلمس واقعها وترى المسارات الجديدة التي فُرضت على الأرض خلال سنوات الحرب، وأين أصبح واقعها وواقع شعاراتها التي أطلقتها بداية الحرب، وعلى رأسها «قادمون يا صنعاء»؟ ألم يحن الوقت لتُدرك الدول المعتدية على اليمن خطأ حربها العدوانية وتداعياتها المرسومة بالدم والنار؟ ألم تحن لحظتها لتكتشف أنها ارتكبت خطأ فادحاً؟ ألم يحن الوقت لتُدرك أخطاءها؟ وتراجع حساباتها؟ وفي مقدمة تلك الأخطاء سوء التقدير فيما يتعلق بإمكانات اليمن المتواضعة حينها، والغرور بما تملكه تلك الدول من ترسانات عسكرية كبيرة ومتطورة؟ ربما ظنتها نزهة استناداً لتلك الحسابات الخاطئة من وجهات نظر محلية تابعة للتحالف، زيفت لها الواقع في اليمن الناتج عن سنوات من الصراعات.

ونحن على أعتاب العام الثامن؛ أليس الأجدر بدول العدوان على اليمن (السعودية والإمارات) أن تدركا أنهما أصبحتا في وضع غير آمن بعد ما وصلت الطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية اليمنية إلى عمقهما الجغرافي مستهدفةً وبدقةٍ عالية منشآت حيوية ومواقع استراتيجية؟ لم تتخيل سلطات الدولتين أنها ستكون يوماً في مرمى قوات صنعاء. أليس الأجدر بدول التحالف أن تدرك أن صنعاء وخلال سنوات الحرب غيّرت المعادلات على الأرض بما أبدته من مهارات قتالية، وتصنيع عسكري استدعته غطرسة دول التحالف واستخفافها بما يمكن أن توجده الحاجة الملحة للدفاع ليتطور إلى الهجوم، وخصوصاً أن اليمنيين- والكل يعرف ذلك- أولوا قوةٍ وبأس شديد، كما نص على ذلك القرآن الكريم،

وكما وصفهم أيضاً النبي محمد صلوات الله عليه وعلى آله بأنهم أهل الإيمان والحكمة، «الإيمان يمانٍ والحكمة يمانية».

ألم يحن الوقت لتدرك دول الحرب على اليمن أن عنصر الأمان الذي طالما ظلت تنعم به الدولتان الخليجيتان قد بات أهم خسائرهما في هذه الحرب؛ فهما أيضاً قد تلطختا بدماء الأطفال والنساء الذين كانوا ولا يزالون الهدف الأول لطائرات التحالف، وهو الملف الذي لا بد أن يُفتح وتحاسب عليه «الرياض» و«أبوظبي» حساباً لن يُغفل صغيرة ولا كبيرة من ملامح البؤس الذي جعلتاه واقعاً يحاصر حياة اليمنيين بكل أنواع وصنوف الرزايا، وخصوصاً أن اليمنيين لا ينسون ثأرهم طال الزمن أو قَصُر.

على الصعيد الدولي، ألم يحن الوقت لتدرك «الولايات المتحدة الأمريكية» الآن أنها وضعت نفسها في مأزق كبير بإيعازها إلى أدواتها الأبرز في الشرق الأوسط- السعودية والإمارات- بشن الحرب على اليمن، واستمرار دعمها بالخطط والأسلحة لاستمرار الحرب، فضلاً عن مأزقها الداخلي المضطرب، والصراع المرير الذي تخوضه في سبيل الحفاظ على مكانتها عالمياً، حيث ألقت الحرب -التي تديرها واشنطن على اليمن من المقعد الخلفي- بظلال قاتمة عرّت الكثير من شعارات الولايات المتحدة الزائفة، التي تكرس مزاعم رعايتها للسلام في العالم، وخصوصاً بعد ما اتخذ الرئيس الأمريكي الحالي «جو بايدن» أول قراراته بوقف دعم بلاده للسعودية والإمارات في حربهما على اليمن، في بداية شهر فبراير من العام الماضي 2021، ولكي يقنع الجميع بعزمه على تنفيذ القرار عيَّن مبعوثاً خاصاً إلى اليمن، حتى ظن الجميع أنه عازم على إنهاء الحرب، بينما استمر دعمه للعمليات العسكرية واستمرت صفقات السلاح للإمارات والسعودية، ليزيد بذلك معدلات كارثية الحرب على اليمنيين بكل مستوياتها، الأمر الذي ينتج عنه بشكل واضح تراجع مكانة الولايات المتحدة وتأثيرها، خصوصاً في المنطقة العربية، حسب مراقبين[1].

لكنّ المؤكد لدى غالبية المتابعين خلال سنوات الحرب التي دخلت عامها الثامن أنّ المتغيّرات التي رافقت الحرب جعلت من اليمنيين رقماً صعباً في معادلة أمن الخليج، بصورة لم تكن قائمة قبل انطلاق الحرب، فقد نجح اليمنيون بفرض حضورهم وتمكّنهم من إفشال أهداف الحرب، رغم خسائرهم الهائلة بالأرواح، وأغلبها خسائر في المدنيين، ورغم الدمار والخراب الذي أصاب عمرانهم وبناهم التحتية، بحيث لم ينجُ جسر ولا منشأة ولا مدينة ولا مرفق من هذه الضريبة الغالية. وبالتدريج بدأ اليمنيون يمسكون بزمام المبادرة الاستراتيجي، المرتكز على ثلاثية أمن البحر الأحمر، مدى الطائرات المسيّرات والصواريخ الباليستية نحو مياه الخليج وممرات الطاقة والتجارة العالمية، وعمق كيان الاحتلال الإسرائيلي، وصولا لإقامة معادلة العمق بالعمق عبر النجاح بإيصال الصواريخ والطائرات

المسيّرة إلى مرافق حيوية في السعودية ولاحقاً في الإمارات رداً على كل استهداف نوعي للعمق اليمني[2].

أولا: المحور السياسي:

على المستوى الداخلي، تعكس العديد من المؤشرات على الساحة اليمنية، أن النظام السياسي في صنعاء استطاع -وخاصة- خلال العامين الماضيين التغلب على الكثير من معوقات الموقف الموحد، والوصول إلى ما يمكن للمتابع أن يسميه شبه إجماع على معظم القضايا وخاصة قضايا الوطن الأساسية ومواجهة ما يصفونه بالعدوان، وهذا ما يتجلى من خلال المواقف التي تصدر من معظم القوى السياسية المتحالفة تحت راية «المجلس السياسي» تجاه الأحداث الكبرى على الساحة اليمنية، التي كان أهمها ما حدث مطلع العام الحالي 2022م من اندلاع المواجهة المباشرة بين صنعاء وأبوظبي؛ ما دفع صنعاء إلى استهداف العمق الإماراتي بثلاث عمليات عسكرية تحت مسمى «عملية إعصار اليمن (1-2-3)» إذ حظيت تلك المواجهة بإجماع وطني، عكس وحدة الصف الذي تتمتع به القوى السياسية المنضوية تحت لواء صنعاء.

ففي السابع من فبراير الماضي باركت «هيئة رئاسة مجلس النواب» في اجتماعها، برئاسة رئيس المجلس «يحيى علي الراعي» عمليات «إعصار اليمن»، التي استهدفت المواقع العسكرية والحيوية في عمق مدن العدو السعودي-الإماراتي. واعتبرت الهيئة عمليات «إعصار اليمن» حقاً مشروعاً في الرّد والرّدع على استمرار دول تحالف العدوان في ارتكاب المجازر وجرائم الحرب المروّعة بحق المدنيين ونزلاء السجون، والاستهداف المنهج لمقدرات الشعب اليمني، وفرض الحصار، واحتجاز سفن الوقود والدواء والغذاء. وأشادت بالانتصارات المتلاحقة التي يحققها أبطال الجيش والأمن واللجان الشعبية، وأبناء القبائل الأحرار، في مختلف الجبهات، وما يسطرونه من ملاحم بطولية في مواجهة قوى العدوان[3].

وفي ذات السياق جاء الموقف السياسي للأحزاب والقوى الوطنية المناهضة للحرب على اليمن، ففي 17 فبراير بارك تحالف الأحزاب والقوى السياسية المناهضة للعدوان، العملية النوعية التي نفذتها القوات المسلحة اليمنية في عمق العدو الإماراتي. وأوضح تحالف الأحزاب المناهضة للعدوان في بيان نشرته وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن هذه العملية تأتي تدشينا لاستراتيجية جديدة وبنك أهداف يشمل مواقع مهمّة في الإمارات، وذلك ردًا على تصعيدها وعدم التزامها بوقف عدوانها على اليمن. وأكد البيان، أن هذه العملية تأتي

في سياق الرد اليمني المشروع وفقًا للتشريعات السماوية والقوانين الدولية، بعد تحذيرات متكررة وصبر طويل على استمرار الحماقات الإماراتية في الأراضي اليمنية. وأشار إلى أن على النظام الإماراتي، أن يعي الرسالة جيدًا، وأن يكف عن تدخله السافر في اليمن.. مؤكدًا أن استمراره وتحالف العدوان في التصعيد سيُقابَل بالمزيد من الرد بالمثل والدفاع عن النفس من خلال الضربات النوعية والموجعة[4].

اللقاء بين قيادات المؤتمر وأنصار الله:

في 10 فبراير 2022م عُقد بصنعاء، اللقاء التنسيقي بين أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام تحت شعار «تحصين الجبهة الداخلية وتعزيز التحرك للتصدي للعدوان والحشد للجبهات».

أشار المجتمعون، إلى أن اللقاء يمثل رسالة للعدوان، بأن الجميع في جبهة وخندق واحد خصوصًا في ظل تصعيد تحالف العدوان الأمريكي السعودي الإماراتي لجرائمه وحصاره وحربه الاقتصادية.. مشددين على أن الجميع معنيون بالتحشيد لرفد جبهات الشرف والبطولة. كما أكد اللقاء، أن مساعي العدوان في استهداف الجبهة الداخلية ستبوء بالفشل، كما فشل في الجبهة العسكرية .. لافتًا إلى أنه لا يوجد خلاف بين المؤتمر الشعبي وأنصار الله، وأن المرجفين في الداخل أو الخارج لن يؤثروا على هذه العلاقة الاستراتيجية وشركاء العمل الوطني.

وأكد رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام -عضو اللجنة العامة للمؤتمر عزام صلاح- في تصريح لوسائل الإعلام «إن الكل يعلم بما يمر به الوطن، وخاصة المستجدات الأخيرة، والتي تتطلب من جميع القوى الوطنية أن تقف مع الوطن أولًا وأخيرًا، وأن الهدف من اللقاء هو حشد القوى الوطنية وعلى رأسها المؤتمر الشعبي العام وأنصار الله وكافة القوى الوطنية تحت مظلة اليمن بهدف تعزيز الاصطفاف والصمود والتلاحم في مواجهة العدوان المستمر على اليمن»[5].

تدشين حملة إعصار اليمن:

مطلع العام الميلادي الجديد 2022م دشّنت القيادةُ السياسيةُ (المجلس السياسي الأعلى) حملة «إعصار اليمن» للتحشيد والاستنفار، وَهي حملةٌ يعوِّل القائمون عليها أن تُحدِثُ ثورةً شاملةً في مواجهة العدوان على كافة المستويات وتُؤْذِنُ باقترابِ النصر، إذَا ما تم التحَرُّكُ الجماعي لتنفيذ كافة متطلباتها وَأهدافها. كما يتوقَّعُ القائمون على الحملة

-بحسب أدبياتهم الأساسية في مسودة الحملة- أن تكونَ بمثابة التتويج وَالاختبار الحقيقي لمواقف كُلّ قيادات الدولة وَأطياف المجتمع اليمني، واستنهاضًا شاملًا وكاملًا لجهودهم وَقدراتهم والدفع بها إلى رفد الجبهات وَتفعيل كُلّ الجوانب المتعلقة بالمواجهة المباشرة وغير المباشرة مع العدوان. وفي المقدمة الجبهةُ الأبرزُ والأكثرُ تعجيلًا بالنصر وهي الجبهةُ العسكرية التي كان لها اليدُ الطولى في تنكيسِ أحلامِ ومشاريع الأعداء، وتمريغِ أنوفِ أدواتِها على امتدادِ الأرض اليمنية، وَما تفرضُه تلك البطولاتُ والانتصاراتُ النوعيةُ هو الاصطفافُ الشعبي الواسع خلفَها، وتعزيزُ فُرَصِها بالمزيد من الطاقات الشبابية والدعم الشعبي المادي والمعنوي المساند.

تأتي أهميّةَ هذه الحملة مع دخول قوى الحرب على اليمن منعطفًا جديدًا، تتضاءلُ فيه فرصُ التركيع للإرادَةِ اليمنية، وَتتعاظمُ فيه حالةُ اليأس التي يعيشُها تحالف الحرب، وَفي ظل ما يفرزُه هذا الحالُ من تصاعُدٍ في أعماله الانتقامية والعدائية ضد اليمن على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والإنسانية ولجوئه مؤخرًا لتشديد الحصار ومنع وصول سفن المشتقات النفطية بشكلٍ نهائي إلى ميناء الحديدة؛ متسببًا في أزمة وقود هي الأشد منذ سنوات.

كما أنّ هذه الحملة تأتي في ظل تصاعد القدرات والخبرات اليمنية، وَتعاظُمِ قوة الردع العسكري، وَارتفاع مستوى القراءات السياسية وَالتفاؤلات الشعبيّة بالنصر، بالتزامن مع الوضعِ الميداني المبشِّر، وَارتفاع معدل الوعي الجماعي بالأجندة والأهداف الخبيثة التي يسعى إليها العدوُّ، وَإمعانه المُستمرّ في تعميق المعاناة وتضييق فرص الحياة على كافة أبناء الشعب اليمني بمختلفِ مناطقهم ومواقفهم، وعلى كافة الجغرافيا الحرة والمحتلّة[6].

صنعاء والموقف من الخارج:

لم يعد الشعب اليمني يعوّل آمالًا على مجلس الأمن والمجتمع الدولي عمومًا في إنهاء حرب طاحنة تدور في بلاده منذ سبع سنوات، ومنبع هذا اليأس عائد إلى تجارب السنوات الماضية التي أثبتت المنظمات الدولية والمجتمع الدولي، أنه لا يمكن له أن يكون وسيطًا نزيهًا ولا طرفًا محايدًا، وخاصة بعد حملة التهديد والمقاطعة التي تتعرض لها منظمة الأمم المتحدة من قبل الدول المولة لأنشطها الإنسانية (أمريكا ودول الخليج)، وكذلك بعد خضوعها للتهديد المالي، وإجبارها على إسقاط دول التحالف من القائمة السوداء لقتلة الأطفال التابعة للأمم المتحدة.

ترى معظم الجهات الرسمية في صنعاء التي تواصل معها «منتدى مجال» أنه طالما

استمرت المنظمة الدولية والمجتمع الدولي بنفس العقلية السابقة، فإن المصير المحتوم لكل دعواتها وتحركاتها هو الفشل، وأن المبعوث الأممي الرابع إلى اليمن، طالما سلك مسلك سابقيه، فإن كل جهوده ستفشل كما فشلت جهود سابقيه خلال سبع سنوات من الحرب، تخللتها عدة جولات من المفاوضات.

كما أكدت تلك الجهات الرسمية للمنتدى أن المجتمع الدولي ممثلًا بمجلس الأمن، فشل فشلًا ذريعًا في كثير من المحطات، ولم تصمد دعواته وقراراته لوقف إطلاق النار، كما تتهم تلك الجهات الرسمية العديد من الدول ذات النفوذ الكبير على مجلس الأمن بأنها جزء مما تسميه «العدوان على اليمن»، وأنها طرف ولو بشكل غير مباشر مع تحالف الحرب على اليمن، لذلك- وبحسب تلك المصادر- لا أمل بوقف إطلاق النار، لاسيما وأن المجتمع الدولي متورط في دعم الدول التي تقود تحالف الحرب على اليمن، حتى وإن حاول أن يظهر أنه ليس طرفًا فيها. كما أكدت تلك الجهات أنه -ومن خلال العديد من التجارب السابقة- لا توجد إرادة حقيقية لدى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإنهاء الحرب على اليمن، وللضغط على دول التحالف؛ لعدم استخدام القضايا الإنسانية كجزء من الحرب ولم تقدم نفسها يوماً كطرف مستقل بعيداً عن شروط التحالف ورؤيته للحل، ولا مشروع لوقف الحرب وتحقيق سلام شامل يجنب اليمن ويلات الحروب الآن وفي المستقبل[7].

لم يكن القرار رقم (2624) الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي بحق اليمن في آخر جلسة له في نهاية فبراير الماضي، والذي قضى بتجديد حظر بيع الأسلحة لليمن؛ مفاجئاً للقوى السياسية في صنعاء، إذ تقول تلك القوى أن القرار هو فقط انعكاس للموقف الدولي المنحاز للقوى المعتدية على اليمن منذ العام 2015م. كما ترى صنعاء أن القرار يعكس الانحياز الظاهر لدول التحالف وداعميها الدوليين، على حساب شعب يتعرض للقصف والحصار على مدى سبع سنوات، بل ويُقصف بأشد الأسلحة فتكاً والمحرمة دولياً، لكن ذلك لم يكن بالشيء المهم الذي يستحق عدالة المجلس حسب الغاية التي أنشئ من أجلها، بل أعطى المعتدين الحق في امتلاك وشراء ما يشاؤون من الأسلحة، بينما حظرها على من يحتاجها وهو في موقف الدفاع عن نفسه ومقدراته، وتجاوز مجلس الأمن ذلك بكثير من المراحل حيث وصل حدّ غض الطرف والصمت عن حظر التحالف ومنعه دخول الغذاء والدواء والمشتقات النفطية إلى اليمن عبر أي منفذ من منافذه البرية والبحرية والجوية، الأمر الذي يفضح خروج المجلس عن النزاهة والحيادية المفترضة، وبيعه المواقف لمصلحة الأطراف الأقوى عسكرياً ومالياً وليس الأقوى موقفاً وحقوقاً، وهو نهج وسلوك يُصعِّب ويُعقِّد إمكانية الوصول إلى سلام دائم وعادل في أي نزاع على الأرض، ويرى

مراقبون أن مواقف مجلس الأمن، خصوصاً بشأن اليمن التي جدد قرار منعها من شراء أسلحة تدافع بها عن نفسها وبإجماع القوى العالمية المهيمنة، (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا والصين وبريطانيا)، تؤكد أن شعوب الأرض أصبحت في حاجة ماسة إلى نظام عالمي جديد، يُحيي قيم العدل ورفع الظلم والاستبداد الذي تفرضه القوى المهيمنة المسنودة بمؤسسات ومنظمات أممية ترفع شعارات العدل وتسلك طرقاً لا تؤدي إليه إطلاقاً[8].

اتضاح الصـــورة:

تعكس مخاوف من نتائج مفاوضات في العاصمة البلجيكية بروكسل يرعاها الاتحاد الأوروبي تطرح سيناريو جديد لتقسيم اليمن إلى ثلاثة أقاليم: أبرزها الشرقي، ويضم الهلال النفطي الممتد من شبوة وحضرموت والمهرة وأجزاء من مأرب والجوف، وهذا لم يحدد شكل إدارته بعد. إضافة إلى إقليم غربي، يضم لحج وتعز والضالع وعدن وأبين. إلى جانب إقليم شمالي، يضم مناطق سيطرة «الحوثيين» والحديدة بحسب البوابة الإخبارية اليمنية.

وكشفت مصادر في حكومة هادي، كواليس الحراك الأمريكي في محافظات شرق اليمن، الخاضعة للنفوذ الإماراتي، في أعقاب زيارة المبعوث الأمريكي إلى اليمن «تيم ليندركينغ» ومسؤولين آخرين مطلع مارس الجاري، إلى مناطق الهلال النفطي في شبوة وحضرموت.

وقالت المصادر بأن المبعوث الأمريكي عقد لقاء بين سلطة هادي في محافظة شبوة وقادة القوات الإماراتية في «بلحاف» أهم منشأة لإنتاج الغاز المسال؛ لمناقشة سحب القوات الإماراتية من المنشأة اليمنية، وبما يتيح لـ «شركة توتال الفرنسية» والشركات الأمريكية المساهمة فيها باستئناف إنتاج الغاز المسال لمواجهة تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا[9].

كما كشفت مصادر حكومية في شبوة وحضرموت، السبت 5 مارس الجاري، إبرام الولايات المتحدة اتفاقيات جديدة مع محافظي الهلال النفطي لليمن؛ في خطوة قد تنهي استحواذ السعودية والإمارات على مقدرات البلاد من الثروات النفطية والغاز. وأوضحت المصادر أن المبعوث الأمريكي «تيم ليندركينغ» أبلغ محافظ شبوة «عوض بن الوزير» ومحافظ حضرموت «فرج البحسني»، بأن الشركات النفطية الأمريكية ستعاود خلال الأيام المقبلة تشغيل الحقول النفطية وتحديدًا في عسيلان والعقلة، إضافة إلى المسيلة[10].

فيما أوضح وزير التعليم العالي والبحث العلمي في حكومة الإنقاذ الوطني «حسين

حازب»، موقف صنعاء من مساعٍ أمريكية - غربية للسيطرة على موارد اليمن النفطية.. وقال حازب: إن غاز مأرب وشبوة وحضرموت ينبغي أن يذهب لصالح أبناء اليمن أو يبقى في باطن الأرض، ويُحرَق في مكانه دون أن يذهب لصالح الأمريكيين والأوروبيين.

الوضع السياسي في مناطق حلفاء التحالف:

تعاني الأطراف اليمنية المنضوية تحت راية التحالف العديد من الإخفاقات السياسية، على رأسها فشل التحالف في تنفيذ اتفاق الرياض الموقع العام 2019م، وعدم قدرة ما تسمى الشرعية على العودة والتواجد فوق الأراضي اليمني التي يسمونها محررة، فضلاً عن تعدد القوى والمكونات السياسية والعسكرية، وزيادة حجم الخلافات فيما بينها يومًا بعد يوم التي وصلت ذروتها بعد طرد قوات الانتقالي وزراء الشرعية من عدن منتصف العام الماضي 2021م، وهروبهم من عدن إلى السعودية[11].

سوء الأوضاع السياسية التي تعاني منه جميع الأطراف اليمنية المنضوية تحت مظلة التحالف؛ انعكس سلبا على تصريحات وأحاديث قيادات التحالف، وهي في معظمها تعكس يأس التحالف من ما تسمى «الشرعية»، والبحث عن بدائل يمنية لها بعد تحميلها المسؤولية الكاملة عن فشل السنوات الماضية، أهم تلك التصريحات كانت للسفير السعودي لدى اليمن «محمد آل جابر» والذي قال صراحة بأنهم يسعون لإعادة تصدير إرث صالح إلى الواجهة، وهو ما أكده مستشار ولي عهد أبو ظبي «عبدالخالق عبدالله»، الذي قال: «إن التحالف توصل إلى قناعة باستحالة جدوى «الشرعية»، واعترف لأول مرة بخسارة كل دقيقة ودولار لصالحها».

هذا التناغم في لغة الخطاب وما تلاه من أحداث -كإعلان رئيس الانتقالي ولائه للسعودية واستعداده للعمل تحت قيادتها، وكذا التحركات السعودية في مجلس الأمن؛ لرفع العقوبات عن نجل صالح، إضافة إلى مجاهرة الزبيدي بوجود ترتيبات عن تحالف مع «طارق صالح»-، تؤكد بأن التحالف حسَم أمرَه بتشكيل «شرعية» جديدة، تقودها القوى اليمنية الموالية للإمارات وتحديدًا «المجلس الانتقالي»، وقوات «طارق صالح»، ومن تبقى من أسرة «علي عبدالله صالح» كـ «أحمد علي».

وأكدت مصادر مطّلعة لـ «منتدى مجال»، أن العام الجديد سيشهد قيام التحالف بتغييرات جذرية فيما تسمى الشرعية، تتضمن الإطاحة بقوى أساسية في التحالف، يحملها مسؤولية الفشل الشامل في اليمن خلال السنوات السبع الماضية، وإعادة تمكين قوى جديدة يعول عليها التحالف في إحداث تغييرات أساسية في المشهد اليمني.

زيادة الخلافات بين طرفي التحالف:

ألقى فشل التحالف المستمر على الساحة اليمنية بضلاله على علاقات السعودية والإمارات المنطوية على الكثير من محطّات الخلاف، وعدم التوافق في معظم القضايا، إذ لم يمض العام الأول من الحرب على اليمن حتى عادت خلافات البلدين إلى واجهة المشهد، ففي فبراير من العام 2016م، أعاد وزير خارجية الإمارات «عبدالله بن زايد» «تغريد» مقولة للمفكر السعودي المعارض «حسن فرحان المالكي»، التي تصف المجتمع السعودي بأنه «تربّى على ثقافة جنائزية لا تتحدث إلا عن الكفر والحرام». وتتهم المقولة التي نشرها الوزير عبر صفحته على «تويتر» هذه الثقافة بـ«معاداة الحياة وتحتقر الإنسان وتدعم الإرهاب».

وأثارت «التغريدة» غضباً شديداً وسخطاً في أوساط حلفائه السعوديين، فأطلقوا «هاشتاغ» معادياً للوزير المذكور، ساخرين منه ومقلّلين من أهمية دولته، ومتعمّدين الاستخفاف بقدرة أبنائها. كذلك وصفوا السياسيين الإماراتيين بأنهم «عيال دحلان»، نسبة إلى الدور الاستشاري الذي يضطلع به المسؤول السابق في حركة «فتح»، محمد دحلان، في الإمارات.

لم تكن «تغريدة» بن زايد وليدة صدفة أو ترفاً سياسياً أو ثقافياً، بل هي انعكاس للضيق الإماراتي من تصرف السعودية «الشقيقة الكبرى»، ومِن تفرّدها في إدارة التحالف في اليمن، من دون العودة إلى الحلفاء الملتحقين بها، إذ إنهم يرون أن الرياض تدير التحالف وفق سياستها، حتى ولو تعارضت مع استراتيجيات الدول الملتحقة بها في العدوان على اليمن. ومعلوم أن دولة الإمارات تصنّف «الإخوان المسلمين» جماعة إرهابية، وتتهمهم بتهديد الدولة، في حين تبني استراتيجيتها في التحالف مع دول وقوى تخوض حروباً مع «الإخوان» في مصر وليبيا. غير أن السعودية تنطلق في عدوانها على اليمن وفق سياسة مختلفة بالمطلق، فهي وضعت هدفاً وحيداً أمامها يتمثل في القضاء على الجيش اليمني و«أنصارالله»؛ الأمر الذي يعدّ غير متوافر إلا بسقوط العاصمة صنعاء[12].

خلال سنوات الحرب عصفت بعلاقات البلدين العديد من الخلافات وتقاطع المصالح، انعكست تجلياته على الساحة اليمنية، حتى وصلت في بعض محطاته إلى المواجهة العسكرية المباشرة، كما حدث في العام 2019م، حين اندلعت المواجهات العسكرية المباشرة بين حلفاء السعودية (شرعية هادي)، وحلفاء الإمارات (المجلس الانتقالي) في المناطق الجنوبية، والتي استطاع فيها حلفاء السعودية تحقيق مكاسب ميدانية حتى وصلت قواتهم العسكرية إلى مشارف عدن، قبل أن يتدخل الطيران الإماراتي ويقصف تلك القوى العسكرية ويجبرها على وقف التقدم إلى عدن، على إثر تلك المواجهات العسكرية توصّل الطرفان إلى ما

عرف باتفاق الرياض العام 2019.

شهدت علاقات طرفي التحالف نوعا من التهدئة والحوار على الساحة اليمنية، حتى نهاية العام 2021م حين تفجّرت الجولة الجديدة من الصراع في أعقاب إنهاء «معركة بيحان» التي بدأتها الإمارات في شبوة في ديسمبر2021م، واستخدمت فيها ميليشيات «العمالقة» المنقسمة الولاء بين الرياض وأبو ظبي، وتوقّفت عند حدود «مديرية حريب» جنوب محافظة مأرب، خلافاً لما كان مخطّطاً لها من أن تصل إلى حدود «سلطنة عُمان»، بعد السيطرة على «وادي حضرموت» وصحرائها، على الحدود مع شرورة السعودية.

ومع تَوجّه الإمارات منذ منتصف يناير الماضي، نحو التحشيد لمعركة السيطرة على حضرموت، عبر عملية إعادة هيكلة للميليشيات التابعة لها تحت مسمّى «قوات دفاع شبوة»، وفتْح باب التجنيد في «جبل حديد» في مدينة عدن، استنفرت السعودية لمنْع نقل تلك الميليشيات من شبوة إلى حضرموت، متّكئةً في ذلك على ألوية تتبع «العمالقة» وتُواليها بدلاً من أبو ظبي، كاللواءَين الثاني والثالث.

إذ بعثت المملكة، منتصف كانون الثاني، بالمتحدّث باسم التحالف «تركي المالكي» إلى مدينة عتق، مركز محافظة شبوة؛ لإعلان انتهاء «معركة بيحان»، وافتتاح مرحلة «اليمن السعيد». وفي أعقاب هذه الخطوة، عمدت الرياض إلى تغيير مسمّى عدد من ألوية المنطقة العسكرية الخامسة في الحدّ الجنوبي للمملكة إلى «قوات اليمن السعيد»، في ما عُدّ تشكيلاً مضاداً لـ«قوات دفاع شبوة وحضرموت» الموالية للإمارات، فضلاً عن تشكيل ميليشيات جديدة باسم «قوات دفاع المهرة» التي كان دعا إلى إنشائها سلطان المهرة السابق، «عبدالله بن عيسى آل عفرار»، عضو الهيئة العليا لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي» الموالي لأبو ظبي.

وعلى إثر هذا التدخّل السعودي الذي أثار سخط «الانتقالي»، حاول الأخير تجديد التصعيد في وادي حضرموت، عبر تحريك الشارع ضدّ المنطقة العسكرية الأولى التابعة لنائب الرئيس المنتهية ولايته -«عبد ربه منصور هادي»- الفريق «علي محسن الأحمر»، إلّا أنه فشل في إخراج تظاهرة حاشدة من الموالين له، بعدما تدخّلت قوات المنطقة الأولى، وشنّت حملة اعتقالات واسعة في مختلف مديريات الوادي، وصَفها «الانتقالي» بـ«الانتهاكات»؛ كون التظاهرة التي كان بصدد التحضير لها تطالب بإخلاء المحافظة من قوات تابعة لحزب «الإصلاح»، وفقاً لـ«اتفاق الرياض».

أتى كل هذا بعد قيام الرياض في بداية الأحداث بإرسال وزير داخلية حكومة هادي «إبراهيم حيدان» على متن طائرة عمودية سعودية، وهو ما عُدّ رسالة تصعيدية من

الرياض ضد الانتقالي المدعوم من الإمارات، الذي عبر عن تذمّره من التحركات السعودية ملوحاً بالتصعيد ضد حكومة هادي في عدن، تبعها رفضه لقرارات أصدرها «حيدان»، حيث اعتبرها الانتقالي خرقاً لاتفاق الرياض[13]. علماً أن هذا التحرك السعودي جاء بعد أن تمكنت الإمارات من اختراق «الهبة الحضرمية الثانية»، والذي تمثل بمؤتمر أو لقاء «حرو»، وذلك من خلال استمالة قائدها «حسن الجابري» إلى صفها؛ ما تسبب بخروج الهبّة عن مسارها الحقوقي وتحويلها إلى غطاء لتنفيذ أجندة أبوظبي في حضرموت، وعلى إثر ذلك أعلن الانتقالي فتح معسكرات تدريب جديدة، بتمويل إماراتي في منطقة قريبة من مديرية القطن؛ ملوحاً بالتصعيد ضد قوات محافظ حضرموت اللواء «فرج البحسني» المحسوب على هادي والسعودية، والذي رفض تشكيل أي مليشيات في نطاق المحافظة.

وهو ما دفع القائمون على (مؤتمر حرو) بقيادة الجابري إلى التصعيد، حيث استطاع المنتمون للتيار تعطيل المصالح النفطية هناك، مجبراً شركة «كالفالي» على إيقاف إنتاج النفط الخام من ميناء الضبة النفطي.

لم تكن السعودية لتغفل عن التحرك الإماراتي عبر حلفائها في حضرموت، فقد دفعت هذه التطورات الرياض إلى التدخل بنفسها، عبر إرسال قائد قوّاتها في حضرموت -العميد فواز بن شوية، يرافقه عدد من ضباط الاستخبارات السعودية- إلى وادي حضرموت، مطلع فبراير، للقاء الجابري. وبالفعل، تمكّن «بن شوية» في غضون أيام، من إجبار زعيم «مؤتمر حرو» على إيقاف عمليات التجنيد التي كانت ستشمل 25 ألف شخص، ووقف التصعيد على الأرض، والسماح بتصدير النفط من «الضبة»».

الإمارات وإعادة نظام صالح:

تكثف الإمارات تسويق طارق صالح، قائد الفصائل الموالية لها في الساحل الغربي لليمن، كبديل لـ«الشرعية» مؤقتاً في محاولة لدراسة خيار إعادة أحمد علي للواجهة رغم تقييمهم بأنه ضعيف الشخصية ويفتقد كثير من المقومات وفي نفس الوقت تطرح خيار التخلي عنه وتثبت طارق بدلاً عن أحمد علي.

وعلى امتداد معظم المناطق الخاضعة لما تسمى بـ «الشرعية»، تعمل الإمارات على إعادة إنتاج نظام صالح بقيادة نجل شقيقه طارق، قائد حراسة عمه الذي لا يزال محل شكوك بواقعة مقتل صالح في أحداث فتنة ديسمبر من العام 2017، والذي شرع بعد خروجه من صنعاء وبدعم كامل من دولة الإمارات العربية المتحدة، بإنشاء فصائل موالية له ولا تدين بالولاء لهادي.

وفي تعز تجرى الترتيبات لتسليمه قلب المدينة، وأبرز معاقل الإصلاح، ففي 25 من فبراير كشف موقع «تعز اليوم»، عن تفاصيل صفقة بين قيادة محور تعز العسكري التابع للإصلاح ووفد من قوات «طارق صالح» المدعومة إماراتيًا والمتمركزة في الساحل، تقضي بتسليم «مدينة تعز» للأخير بضغوط وتمويل سعودي.

وبحسب الموقع فإن اجتماع سرّي ضمّ وفدًا من قيادة قوات طارق مع قيادة محور تعز في «فندق شمسان» وسط المدينة، طالب فيه وفد طارق من قيادة المحور تسليم مواقع «جبل العروس» في مرتفعات «جبل صبر» و«قلعة القاهرة» و«تباب» ومواقع استراتيجية في كلا من «ثعبات» و«الجحملية» و«المدينة القديمة» لقوات وتشكيلات تابعة لـ «طارق صالح»، مقابل تسليم المحور مبلغ 20 مليون سعودي.

وبحسب الموقع، فإن الاجتماع الذي جاء بأوامر سعودية مباشرة يأتي بعد أشهر من تسليم التحالف ملف تعز لـ «طارق صالح»، وتحويل الدعم والتنسيق والاتصال عبر ضباطه. كما كشف الموقع في 3 مارس نقلا عن ما قال أنها مصادر عسكرية خاصة، أن قوات طارق بدأت بتشكيل ألوية عسكرية جديدة في مدينة المخا الساحلية غربي تعز، تضم أبناء تعز المنضوين في ما تُسمى قوات «حراس الجمهورية» ومقاتلي كتيبة «أبو العباس»، بالإضافة إلى المئات من المجندين من مديريات ريف تعز الجنوبي «الحجرية» و«لحج».

وأشارت المصادر إلى أن الألوية التي أنشئت بدعم من التحالف وتم تسميتها «بألوية المغاوير»، سيسند لها السيطرة على مدينة تعز بديلا لقوات المحور التابع للإصلاح[14].

وفي شبوة، المحافظة النفطية التي شدد قبضته العسكرية عليها من خلال «عملية إعصار الجنوب» التي انطلقت منتصف ديسمبر الماضي، قام المكتب السياسي التابع لـ «طارق صالح» بإشهار فرع له في محافظة شبوة خلال فبراير الماضي. هذه التحركات تأتي ضمن مسار طويل يمتد إلى مأرب والجوف، حيث يتم إعادة هيكلة قوات هادي هناك بما يضمن نفوذ لطارق على هياكلها تحت مسمى «محور سبأ» وبإدارة «صغير بن عزيز»، إضافة إلى المهرة حيث دشّن باب التجنيد لقوات موالية له هناك، وكذا الأمر في حضرموت وصولا إلى الحدود اليمنية – السعودية، حيث نشر التحالف قوات طارق كبديلة لسلفه «علي محسن» تحت مسمى «قوات اليمن السعيد»[15].

السعودية وهيكلة شرعية هادي:

مطلع شهر مارس 2022م، كشفت العديد من وسائل الإعلام التابعة للقوى اليمنية

الموالية للتحالف في الرياض عن ما قالت أنه تفاصيل نقاشات تجري في العاصمة السعودية الرياض؛ تهدف إلى تعيين نواب لـ «عبد ربه منصور هادي»، وتقليص صلاحياته. كما أوضحت إلى أن النقاشات تجرى بهدف تعيين نائبين اثنين للرئيس -المنتهية ولايته- هادي. وأوضحت أن النواب سيكونون ثلاثة: نائب عن المحافظات الجنوبية. وآخر عن مناطق الوسط. وثالث عن مناطق شمال الشمال.

وأضافت نقلا عن وزراء في شرعية هادي قولهم: «العالم مشغول بحرب روسيا وأوكرانيا، وأصحابنا في الرياض يجرون مناقشات حثيثة حول تعديلات جوهرية على مؤسسة الرئاسة بإضافة نواب لهادي وتقليص صلاحية رئيس الجمهورية في حدود متفق عليها، الخلاف الجوهري حول الأسماء المرشحة»[16].

في 4 مارس نشرت «وكالة الأنباء اليمنية سبأ» (نسخة الرياض) ما قالت أنه اجتماع لهادي بقيادة الأحزاب والقوى السياسية والهيئة التنفيذية للتحالف الوطني، في العاصمة السعودية الرياض، ونقلت عن هادي قوله: إن «اللقاء يأتي في وضع حرج ومرحلة صعبة على مختلف المستويات، ونحتاج أن نتعاطى بمسؤولية كبيرة وتجاوز التحديات، ونحن في حالة حرب مع عدونا الوحيد، وهو مليشيات الحوثي الإيرانية، وعلينا أن نعزز تماسك القوى السياسية المناهضة للمشروع «الحوثي»، والبعد عن أي مكايدات أو خصومات أو تناولات إعلامية»[17].

تتجه الإمارات منذ عدة أسابيع، لصياغة ترتيبات جديدة داخل أروقة فصائلها العسكرية، في محاولة لإعادة تدويرها بما يتناسب مع المستجدات السياسية والعسكرية التي يشهدها اليمن خلال الآونة الأخيرة، في ظل استمرار قوات صنعاء بالتقدم في عموم الجبهات.

ولعلّ أوضح الصور في الاستراتيجية الجديدة للإمارات هي المساعي الأخيرة، لإزاحة المجلس الانتقالي من المشهد، في المحافظات الجنوبية، لصالح قوات «طارق صالح»، والتي يتسع نفوذها في أبرز معاقل الانتقالي، شبوة وحضرموت، والمهرة، والتي تعكس في منظورها الاستراتيجي الكثير من الأسباب التي تطرأ على ملعب قوى التحالف خلال الآونة الأخيرة.

بمعنى أشمل، فإن محاولات قوى التحالف السعودي الإماراتي تقليص نفوذ قوات المجلس الانتقالي، تأتي في إطار التحركات الدولية؛ الرامية لإيجاد أطراف قوية على الأرض بديلة عن «كومبارسات» التحالف القائمة، لتأمين مصالح القوى الغربية المشاركة والمساندة للتحالف في اليمن، مستقبلا.

حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها الفصائل اليمنية الموالية للتحالف، هي تعبير

صادق عن فشل التحالف المستمر، ومأزقه في الخروج أو الاستمرار في الوحل اليمني، وحتى هذه التعديلات التي يعول عليها في إحداث أي تغييرات جوهرية على الساحة اليمنية، يرى فيها العديد من الخبراء أنها استمرار للماضي مع تغيير الأسماء والوجوه، وهنا يشكك الكثير في استحالة قدرة قوى التحالف لصناعة أفق واضح لمستقبلها في اليمن وفصائلها السابقة والجديدة، غير أنها لاتزال تدور في حلقة ضيقة ومفرغة، لا جدوى من الدوران فيها، في ظل وجود قوى وطنية في صنعاء، تقود عنفوان المواجهة بأفق واسع ورؤية واضحة، وهو ما نشاهده جليا من خلال سيطرتها على تفاصيل المعركة، وثباتها سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا، أمام موجة التحديات الكبيرة التي فرضتها قوى التحالف على امتداد الخارطة الوطنية.

ثانيًا: المحور العسكري:

مع دخول حرب التحالف على اليمن عامه الثامن؛ وخاصة بعد اندلاع المواجهة المباشرة بين صنعاء وأبو ظبي؛ يُجمع الخبراء والمتابعون للشأن اليمني أن الأزمة اليمنية دخلت منعطفاً خطيراً، لا بدّ أن يسهم في إنهائها تماماً، بوضع حلول عاجلة لاحتواء الموقف في الإقليم، تفادياً لتداعيات سيدفع الجميع ثمنها.

يمكننا الجزم بأن المسار العسكري للعام الثامن من الحرب 2022م سيكون مغايرًا لما قبله من الأعوام وفقًا للعديد من المصادر العسكرية الرسمية التي تواصّل معها «منتدى مجال» بهذا الخصوص، وليس بعيداً عن ذلك آراء الخبراء والمختصين العسكريين الذين تواصل معهم «منتدى مجال» لقراءة المسار العسكري للجيش اليمني واللجان الشعبية خلال العام الجديد.

تؤكد المصادر اليمنية الرسمية للمنتدى أن الاستراتيجية العسكرية للعام الجديد، هي ترجمة لمشروع المقاومة الذي تحدث عنه السيد «عبد الملك بدرالدين الحوثي» في خطابه العام بمناسبة المولد النبوي الشريف في 12 ربيع أول 1443هـ، والذي تبنى فيه ما قال «أنه مشروع تحرير كامل التراب اليمني المحتل»، وهو بهذا المشروع الجديد ينهي مشروعه السابق الذي أطلقه في خطابه الثاني بعد بداية الحرب على اليمن عام 2015م، والذي دشّن فيه مشروع مقاومة العدوان على كافة المسارات العسكرية والسياسية والاقتصادية والإعلامية والأمنية[18].

خلال سنوات الحرب الماضية راكم اليمنيون قوة عسكرية وخبرة ميدانية أحدثت فارقًا ميدانيًا لا يمكن لأي متابع إلا أن يشاهده، ويمكننا أن نوجز أهم الإنجازات العسكرية

لصنعاء خلال الفترة الماضية في النقاط الآتية:

1 ـ نجاح قيادة ثورة 21 سبتمبر في بناء جيش يمني قوي غير خاضع للسعودية، وهذا الحدث هو الأول من نوعه منذ ثورة 1962م، فمنذ نهاية الستينيات من القرن الماضي والقوات المسلحة اليمنية تحت الرعاية السعودية، ولم تستطع أن تبني جيشاً رغم توفر كل الإمكانات والأموال، ومع فقدان الإرادة والقرار للقيام بذلك ولأسباب معروفة الخلفية، إلا أن هذا الأمر قامت به قيادة ثورة الـ 21 من سبتمبر 2014 في فترة قياسية، وفي ظل الحصار والمراقبة الاستخباراتية الدولية.

2 - نجاح الجيش اليمني والقيادة الثورية، في التصدي لحرب التحالف على اليمن الذي انطلق في مارس 2015م وقدرتها على امتصاص كل عملياته العسكرية الكبرى التي قضت على آماله في تحقيق الانتصار، والسيطرة على العاصمة اليمنية صنعاء خلال الفترة الممتدة من العام 2015 وحتى العام 2022م.

3 - نجاح الجيش اليمني والقيادة الثورية بالانتقال من مرحلة الدّفاع إلى مرحلة الهجوم بسرعةٍ لافتةٍ، واتساع رقعة سيطرتهم على المناطق التي كانت تحتلّها قوى الحرب على اليمن، وفي هذه النقطة جاءت أهم العمليات العسكرية للجيش بدءًا من عملية «نصر من الله» وحتى «إعصار اليمن».

4 ـ إفشال حصار قوى العدوان على اليمن، التي تقول أن الهدف منه هو «منع وصول الأسلحة العسكرية لقوات صنعاء»، وإثبات عدم جدواه على المستوى العسكريّ، وتطوير الصّناعات العسكريّة والقدرات القتاليّة والصّاروخيّة بشكلٍ لافتٍ.

5 ـ الانتقال إلى مرحلة التّصدّي الخارجي، ونقل المعركة إلى العمق السّعودي والإماراتي، وتوسيع دائرة الأهداف الخارجيّة، وفي هذا الصدد وبحسب أحدث الدارسات الصادرة عن (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأمريكي CSIS)، التي تحدثت عن التطور الكبير في القدرات العسكرية لصنعاء، وعن رصده لزيادة كبيرة في عدد الهجمات التي تشنها قوات «الجيش اليمني واللجان الشعبية» داخل الأراضي السعودية عبر الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، فقد أكد المركز بأنه قام بتحليل 4103 عملية هجومية ضد المملكة وأهداف أخرى على المملكة بين عامي 2016 و 2021، وأنه خلص إلى «أن القوات المسلحة اليمنية تشن حملة حرب مكثفة غير نظامية وبشكل متزايد ضد المملكة السعودية ودول أخرى في الخليج باستخدام صواريخ كروز وصواريخ باليستية متطورة وطائرات بدون طيار وأسلحة مواجهة أخرى»[19].

وبحسب المركز، فإن تلك الهجمات تأتي في سياق تصاعد العنف بين اليمن والسعودية،

وأن عدد الهجمات اليمنية في تضاعفت خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2021 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وأن العدد المتوسط لهجمات صنعاء على المملكة وأهداف أخرى على الأساس الشهري ارتفع بأكثر من ضعفين خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2021م مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2020م، من 38 إلى 78 هجومًا شهريا..؛ موضحا في ذات الصدد بأن «قدرات اليمن تحسنت كثيرا بتكلفة منخفضة نسبيًا مقارنة بالإنفاق السعودي على الدفاع الجوي لحماية أراضيها».

6 ـ تغيير قواعد الاشتباك، وفرض «قوّات الجيش اليمني واللجان الشعبية» لقواعدَ اشتباكٍ جديدة[20].

مع دخول الحرب على اليمن عامها الثامن، ووفقاً للمصادر التي تواصَل معها «منتدى مجال» عن إمكانية إنهاء الحرب والتوصل إلى أي تسويات يمكن من خلالها وقف الحرب وتخفيف المعاناة الإنسانية للشعب اليمني، تؤكد جميعها بأن لا مؤشرات حقيقة من قبل التحالف تلوح في الأفق، وأن التحالف لا يزال يراهن على الحسم العسكري وعلى الدعم الأمريكي والغربي، بل لم يكتف بالمسار العسكري فقط، بل استخدم كل القضايا الإنسانية والمدنية لتحقيق مكاسب عسكرية، وأنه يستخدم الورقة الاقتصادية والحصار الاقتصادي سلاح عسكري يسعى من خلاله لتحقيق أي مكاسب ميدانية.

كما تؤكد تلك المصادر بأنه لم يعد لصنعاء من خيار سوى الاستمرار في «معركة النفس الطويل» التي أعلنها السيد «عبدالملك بدر الحوثي» في الأيام الأولى من الحرب، لكنها وفق المعادلة الجديدة (مواجهة التصعيد بالتصعيد)، وفي هذا السياق يمكننا فهم ما جاء في كلمة السيد «عبد الملك الحوثي» التي ألقاها في 26 من رجب الموافق 27 فبراير الماضي، والتي أكدّ فيها على «الاستمرار في التصدي لمشاريع قوى التحالف في اليمن، وأن التوجه الذي يمضي به الشعب اليمني هو التوجه الصحيح الذي سيعبر به كل التحديات والصعوبات»، وأضاف مخاطبًا الشعب اليمني: «يا يمن الإيمان، الثّبات الثّبات؛ لتكون معاناتنا حافزًا إضافيًا وعزمًا جديدًا لتحركنا القوي في التصدي للعدوان»[21].

وفقًا للعديد من الخبراء العسكريين، فإن صنعاء وخاصة بعد عمليات «إعصار اليمن» تملك هامشا للمناورة أكثر بكثير مما لدى التحالف، وخاصة دولة الإمارات التي تمثل اليوم الخاصرة الرخوة للتحالف، كما أن الهجمات اليمنية أظهرت الإمارات كـ «فقاعة وهشة» حسب وصف موقع «ذا انترسبت» الأمريكي.

وخاصة بعد خيبة الأمل التي شعرت بها أبو ظبي من ردة الفعل الأمريكية على استهدافها من قبل الجيش اليمني، ووفقًا لمصادر خاصة تواصل معها «منتدى مجال»

قالت: «إن القيادة السياسية في أبوظبي شعرت بخيبة أمل كبيرة تجاه الموقف الأمريكي من عمليات إعصار اليمن التي استهدفتها، إذ كانت القيادة السياسية في أبو ظبي تؤمل في أن تنخرط الولايات المتحدة في الحرب على اليمن بشكل مباشر، وأن تفي بوعودها في توفير الحماية المطلقة للإمارات من أي اعتداء خارجي».

ولفهم الموقف الأمريكي، الذي اقتصر على تحريك واشنطن لبعض آلياتها العسكرية ومدمرتها «يو إس إس كول»، وتنفيذها للمناورة الأمريكية والإسرائيلية وبقية شركاء التحالف في عرض «البحر الأحمر» على مقربة من اليمن، يمكننا فهمها في إطار التزام واضح من الرئيس الأمريكي بايدن الديمقراطي باستراتيجية سلفه الجمهوري ترامب، الذي قال: إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تخوض الحرب نيابة عن أحد. هذا على المستوى السياسي، أما على المستوى العسكري فيمكننا العودة إلى تصريحات قائد القيادة المركزية الأميركية الجنرال «كينيث ماكنزي» التي نقلتها وكالة «رويترز» في 12 فبراير، والتي كشف فيها عن عجز قواته عن الاستطلاع فوق اليمن والحصول على المعلومات.

وأضاف «ماكنزي» لوكالة «رويترز»: إن الولايات المتحدة تعاني من محدودية قدرات الاستطلاع (آي. إس. آر). اعتراف ماكنزي بفشل الأسلحة الأمريكية ذات التقنية العالية التي راهنت السعودية والإمارات وحتى أمريكا نفسها على قدرتها لتشكيل غطاء دفاعي ضد أي هجمات، يمكننا من خلاله فهم الواقعية الأمريكية حتى في إطار تحركاتها الأخيرة، التي تعكس حقيقة إدراكها ومن معها، بأن التعاطي مع الجرأة والقدرة اليمنية بات يستدعي إجراءات بهذا الحجم، لكنها تكشف في الوقت ذاته بأن جميعهم في مربع «تدني الرؤية»، وقدرتهم تبدو ضعيفة في توقع ردّ الفعل اليمني، وعلى الأقل وفق ما كشفت عنه معطيات المواجهة خلال الثلاث السنوات الماضية، فإن القوات المسلحة اليمنية كانت دائمًا الأعلى صوتًا، فما أن تحذر حتى تصدق في ما وعدت به، وهي مسألة باتت متداولة لدى الخبراء والمراقبين، فكان من أهم شواهد ذلك اختزالها مصطلحات «أجواء اليمن ليست للنزهة»، و«التصعيد بالتصعيد»، ثم عناوين كـ«إعصار اليمن»، والذي جاء ردًا على ما أسمته أبوظبي بـ«إعصار الجنوب»[22].

وليس بعيدًا عن الواقعية الأمريكية، وعن عدم الرضى الإماراتي عن الموقف الأمريكي، تصريحات السفير الإماراتي في واشنطن «يوسف العتيبة»، الذي اعترف بعجز بلاده في التصدي للمسيرات اليمنية، حين قال: «إن المشكلة تكمن في عدم نجاح أية منظومة في التصدي للطائرات المسيرة». في إشارة واضحة إلى أن بلاده التي تنشر عشرات المنظومات الدفاعية الأمريكية بينها «ثاد، وباتريوت»، لم تعد تعول على الحماية الأمريكية، كما اعترف العتيبة بوصول العلاقة بين الطرفين إلى مفترق طرق، مشيرًا إلى أن وضعها

الحالي محل اختبار.

تصريحات «العتيبة» جاءت عشية توجيه واشنطن تهديد غير مسبوق للإمارات بشأن موقفهما من الصراع مع روسيا، كما أنها تأتي في أعقاب كشف موقع «اكسيوس» الأمريكي عن توجيه وزارة الخارجية الأمريكية مذكرات لسفيرها في الإمارات، تهدد فيه أبو ظبي من تداعيات الحياد الذي وصفته بأنه يضعها على قائمة الاصطفاف مع «روسيا»[23].

مراكز الدارسات الأمريكية، لم تكن بعيدة عن إدراك المتغيرات العسكرية على الساحة اليمنية، وهذا ما يعكسه «معهد بروكينغز الأمريكي»، الذي أشار في مقال له تحت عنوان «انتصر الحوثيون في اليمن، ماذا بعد؟» مضيفاً: لقد «انتصر الحوثيون في حرب اليمن وهزموا معارضيهم في الحرب، والسعوديون والإماراتيون الذين تدخلوا ضدهم عام 2015 بدعم من الولايات المتحدة. وهو إنجاز لافت لميليشيا لا تملك قوة جوية أو بحرية. وهي قصة نجاح مدهشة مثل حزب الله في لبنان».

وأشار المختص في شؤون الأمن والاستراتيجيا «بروس ريدل» إلى أن «على المجتمع الدولي تركيز اهتمامه على أهداف اليمنيين وتشجيعهم على التعاون وليس توحيد البلاد. وأفضل مكان للحل هو مجلس الأمن الدولي، وقرار يعترف بالوقائع المتغيرة لا الموجودة في القرار السابق والذي مال لخدمة المصالح السعودية. وأول مبدأ في القرار الجديد هو الدعوة لإنهاء التدخل الخارجي، مما يعني رفع الحصار عن اليمن ووقف الغارات السعودية داخله. ويجب وقف كل الدعم العسكري لحكومة هادي»[24].

تغيير قيادة التحالف:

شهد اليمن وخاصة في النصف الثاني من العام الماضي، ما يمكننا اعتباره تغييراً في المشهد العام لقوى التحالف، وهو ما تقول القيادات اليمنية في صنعاء أنه انتقال الوكيل الغربي (البريطاني والأمريكي) المشرف على حرب اليمن للخطة (ب)، والقاضية بتغيير المشهد اليمني عبر التضحية بـ «المملكة العربية السعودية»، وتحميلها ومن في صفها من القوى اليمنية مسؤولية فشل السنوات الماضية - طبعا ليس المقصود إنهاء دورها بالكامل- وهذه الخطة تقضي بإزاحة السعودية وما تسمى الشرعية اليمنية من قيادة التحالف، وتولى الإمارات تلك القيادة، وكذلك تصدر القوى اليمنية الموالية لها المشهد اليمني.

وفي هذا السّياق يمكننا فهم التوجيهات الإماراتية لحلفائها بالانسحاب من الساحل الغربي لليمن أواخر العام الماضي، ونقل جزء منها إلى شبوة وقيادتها عملية (إعصار الجنوب)، وما تبع ذلك من الاستهداف اليمني المباشر للعمق الإماراتي بعملية (إعصار

اليمن)، وهي المواجهة المباشرة بين الطرفين منذ بداية الحرب العام 2015م.

تؤكد العديد من المصادر السياسية أن العودة الإماراتية إلى اليمن هي بإيعاز أمريكي واضح، إضافة إلى أنه رغبة إسرائيلية، فالجانب الأمريكي رأى أن محاولاته لإخضاع القيادة السياسية والعسكرية وفرض الشروط عليهم لتثبيت الخارطة العسكرية باءت بالفشل، وأما الإسرائيلي فقد تضاعف القلق لديه من تنامي القوة اليمنية، إضافة إلى أن تمكن قوات الجيش اليمني من حسم المعركة لصالحهم في معظم الجغرافيا اليمنية، وهذا ما يرى فيه كيان العدو تهديدًا لمستقبل الأطماع الإسرائيلية بالبحر الأحمر، وكذلك للتواجد العسكري الصهيوني بالجزر اليمنية تحت اللافتة الإماراتية، وهو التواجد الذي بدأ بالفعل في سقطرى وميون.

وبالتالي، رأت «تل أبيب» فيما حققته من مكاسب على يد الإمارات ستصبح تحت التهديد إذا ما تقدمت القوات اليمنية، واستطاعت تحرير كامل التراب اليمني، وطرد قوى التحالف التي تصفها بالاحتلال، فضلاً عن الخوف الصهيوني من قيام دولة قوية في اليمن تعادي الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة مع استغلال تلك الدولة للموقع الاستراتيجي لليمن، وهيمنته على منطقة جنوب البحر الأحمر وخليج عدن.

المواجهة المباشرة بين صنعاء وأبو ظبي:

لا يحتاج المتابع والمختص في الشأن الإماراتي لكثير من الجهد حتى يكتشف أن كل مشاريع الإمارات الخارجية وتدخلها في البلدان العربية الأخرى فشلت فشلاً ذريعاً، ففي ليبيا أثبت التدخل الإماراتي فشله عندما نجحت حكومة طرابلس بمساعدة تركيا في ردع هجوم «خليفة حفتر» على العاصمة في 2020، وفي الحصار الذي فرضته أبوظبي على قطر في يونيو 2017 الذي انتهى بالفشل، وبدلاً من إجبار أبوظبي لجارتها قطر على معاداة إيران والتخلي عن دعمها لجماعات الإسلام السياسي، اقتربت الدوحة من تركيا وطهران أثناء الحظر، وفي يناير 2021 رفعت الإمارات والسعودية الحصار عن قطر دون تقديم الأخيرة أي تنازلات كبيرة.

لكن في اليمن، قد يكون التدخل الإماراتي - مختلفا في الشكل ولكنه متفقا في المضمون- عن كل تدخلاتها الخارجية، وهذا ما تؤكده القيادات السياسية اليمنية لـ «منتدى مجال»، والتي تقول إن الإمارات قصفت بطائراتها العاصمة صنعاء والعديد من المحافظات اليمنية، لم تفرق بين هدف مدني وآخر عسكري، واحتلت العديد من الموانئ والجزر اليمنية.. أنشأت ميليشيات مسلحة من المرتزقة؛ لخدمة أجندتها الاستعمارية في البلاد، لم تراعي في

قصفها للمدن اليمنية والعاصمة صنعاء أي معايير، لا دينية، ولا قومية، ولا إنسانية..؛ الأمر الذي حتم الرد على هذه الدولة العميلة.

وكان القصف اليمني لأبو ظبي ودبي بأسراب من المسيرات والصواريخ الباليستية، وعلى أهداف عسكرية وأصابتها بدقة عالية، لتهرع الإمارات إلى سيدتها الولايات المتحدة وحليفتها «إسرائيل»؛ طالبة المساعدة والدعم والحماية، ولكي يستمر الابتزاز المالي، ترسل أمريكا سرب من طائرات «إف 22 رابتور» للحماية، وهي ليست في حقيقة الأمر سوى دعم معنوي ليس إلّا.

وضع الرد اليمني «إعصار اليمن» الإمارات أمام خيارَين:

الخيار الأول: الانسحاب من اليمن وفقا لما أعلنت في العام 2019م، والتخلي عن المشروع الجديد للوكيل الغربي في اليمن والقاضي بتصدرها المشهد اليمني. وبهذا فقط كما أعلنت القيادة اليمنية يمكن للإمارات أن تصبح دولة آمنه، واتخاذ الإمارات مثل هذا القرار يشكك فيه الكثير من المختصين لأسباب داخلية وخارجية، بل وحتى لأسباب إقليمية ودولية.

أما الخيار الثاني: فهو عكس الأول تمامًا، ويكمُن في قيام الإمارات بزيادة انخراطها العسكري والسياسي والدبلوماسي في اليمن. ولتحقيق ذلك، سيتعيّن عليها تعزيز دفاعاتها الجوية للتحوّط ضدّ أي هجمات عسكرية محتملة في المستقبل. وسيجبرها هذا الخيار أيضًا على إعادة النظر في استراتيجيتها في اليمن، وتنسيق نهجها العسكري هناك مع السعودية. لكن هذا القرار قد يؤثّر سلبًا على العلاقات بين الإمارات وإيران، ويقوّض التقارب الأخير بينهما[25]. كما أن هذا القرار تكلفته كبيرة، وخاصة مع الإصرار اليمني على استهداف الإمارات وتحويلها إلى بلد غير آمن وفق معادلة الأمن المشترك لصنعاء وأبو ظبي، وكذلك إقرار القيادات الإماراتية بعجز المنظومات الدفاعية عن التصدي للهجمات اليمنية.

لا تزال تداعيات الضربات اليمنية الثلاث التي أصابت العمق الإماراتي تعصف بالقنوات الدبلوماسية الدولية. فمن جهة، سارعت أبو ظبي للتواصل مع وساطات باتصال مباشر مع حكومة صنعاء، وأولهم الجمهورية الإسلامية، حيث أعلن وبعد ساعات وجيزة من إعلان العمليات اليمنية، عن اتصال هاتفي بين وزير الخارجية الإماراتي «عبدالله بن زايد آل نهيان» مع نظيره الإيراني «حسين أمير عبداللهيان»، وقد شدد الأخير خلاله على ضرورة التوصل إلى حل سياسي بين كافة الأطراف اليمنية.. مشيراً إلى «إننا نعتقد بأن استمرار

الحرب واتّساع دائرة الاشتباكات والصراع، لا يصبّ في مصلحة أي من الأطراف والمنطقة».

ومن جهة أخرى، برز تصريح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، «نيد برايس»، بقوله: «لقد اتّخذنا خطوات عدّة، وأتوقّع أن نتّخذ خطوات إضافية في ضوء الهجمات المدانة التي شنّها الحوثيون، انطلاقاً من اليمن، في الأيام والأسابيع الأخيرة». حيث تتعرض الإدارة الأمريكية لضغوط متزايدة للعمل على إدراج حركة «أنصار الله» على القائمة السوداء. فضلا عن عشرات التصريحات المتضامنة مع أبو ظبي على رأسها الإسرائيلية والبريطانية والفرنسية وغيرها الكثير.

تكشف كل هذه التطورات عن حجم المأزق الذي تورطت به الإمارات في تصعيدها الأخير في اليمن، ورغبتها في الخروج منه بأقل الخسائر. في هذا الإطار أشار موقع «بلومبيرغ» في مقال له، إلى أن «الإمارات تواجه صعوبة في الهروب من النزاع اليمني».. مضيفا «إن وابل الصواريخ التي أطلقها الحوثيون على أبو ظبي زعزعت المنطقة وبدّدت آمال الإماراتيين بالعودة إلى الحياة الطبيعية».

وأشار الكاتب «بوبي غوش»، إلى أنه «عندما قررت الإمارات سحب قواتها من اليمن في 2019م، ربما شعر قادتها بنوع من الرضى الذاتي، فمن بين الدول الأربع التي شاركت في الحملة على اليمن، السعودية التي قادتها، والبحرين ومصر، كانت الإمارات الوحيدة التي خرجت بنوع من الفخر العسكري بعد أربعة أعوام من القتال. ففي الوقت الذي فشل فيه التحالف بهزيمة «الجماعة الحوثية» التي أطاحت بالحكومة وسيطرت على العاصمة صنعاء، منعت الإمارات الحركة من السيطرة على الجنوب اليمني، بما في ذلك ميناء عدن الحيوي. إلا أن أي حس بالإنجاز تم هزه في الشهر الماضي عندما شن الحوثيون سلسلة من الهجمات الصاروخية وبالمسيرات على أبو ظبي، مركز قيادة الحاكم الفعلي الشيخ «محمد بن زايد»، ولي العهد.

وتابع المقال: «مع اعتراض الأمريكيين والإماراتيين صواريخ حوثية أخرى، إلا أن الرسالة من اليمن وصلت واضحة وبصوت عال، الإمارات أصبحت وبشكل ثابت في مرمى أهداف الحوثيين... وتردد صوت الرسالة بعيدًا عن مرمى مسيرات وصواريخ الحوثيين، فالإمارات هي نقطة حيوية في الاقتصاد العالمي، فهي ثالث دولة منتجة للنفط من بين مجموعة أوبك، وواحدة من مراكز التجارة العالمية. فبعد أن أظهر الحوثيون قدرتهم على ضرب العمق السعودي، حيث أصبحت الهجمات شبه يومية، فإن الحوثيين يحاولون اليوم إظهار أن ذراع خطرهم لم يعد مقتصرًا على الدول التي يشتركون معها بالحدود».

وعن التوقيت الذي أسهم في تفاقم الأمور، يذكر المقال: أن «الهجوم الثالث جاء

متزامنا مع زيارة الرئيس الإسرائيلي «إسحق هيرتسوغ» إلى الإمارات، وهي الأولى منذ تطبيع العلاقات بين البلدين عام 2020م، وأن الهجوم يحمل رسالة مزدوجة من إيران والحوثيين، ومفادها أنهما متحدتان في كراهية إسرائيل. ورغم محاولة الإماراتيين عدم إظهار الذعر من التهديد الحقيقي، إلا أن القلق واضح في الرد المفرط على التهديدات المتخيلة. وتم جر المقيمين إلى مراكز الأمن للتحقيق معهم بعدما نشروا صور اعتراض الصواريخ على منصات التواصل الاجتماعي، مبررة التحقيقات بأنها قد تثير الشائعات أو تكشف عن معلومات حيوية تتعلق بالأمن القومي».

وأضاف «لم تكن اللقطات المشوشة التي التقطت عبر أجهزة الهاتف هي سبب القلق، ولا عجز الحكومة عن منع انتشار الخوف خارج حدودها، فقد حذرت الولايات المتحدة رعاياها من السفر إلى الإمارات؛ بسبب «كوفيد»، وكذا هجمات الحوثيين. وقدمت إدارة بايدن تأكيدات بالمساعدة، وقالت إنها ستحمل الحوثيين المسؤولية عن الهجمات».

وأشار الكاتب، إلى أن إسرائيل قد عرضت الدعم الأمني والاستخباراتي. وربما كانت الإمارات ممتنة لو تم تزويدها ببطاريات باتريوت مضادة للصواريخ، لكنها ستحاول التكتم على الدعم الإسرائيلي؛ خشية أن يثير غضب إيران والحوثيين. ولكن الإمارات بحاجة أكثر من هذا إلى السياح الأمريكيين والإسرائيليين، فالسياحة تشكل نسبة 12% من الناتج المحلي العام، وستكون مهمة هذا العام حيث يحاول الاقتصاد التخلص من آثار وباء كورونا. وقبل أن تظلم الأجواء في كانون/يناير، كان الإماراتيون يعولون على زيادة عدد القادمين بعد افتتاح إكسبو دبي 2020 المستمر حتى 2022، لكن الحوثيين أنهوا حلم الإماراتيين بالعودة إلى العمل كالمعتاد»[26].

الحرب عبئ على السعودية:

عندما أطلق وزير الدفاع السعودي آنذاك، «محمد بن سلمان» عملية «عاصفة الحزم» ضد (الحوثيين) في مارس 2015، افترض أن العملية العسكرية ستحقق نصرًا سهلاً؛ من شأنه أن يساعد في تأكيد ترقيته في نهاية المطاف إلى ولي العهد والملك المستقبلي. وبدلاً من ذلك، أصبح الأمر كارثة في العلاقات العامّة، حيث لم تكتف «المملكة العربية السعودية» علنًا بمعاملة السكان اليائسين والفقراء بوحشية، بل أثبتت أيضًا عدم قدرتها على هزيمة مجموعة من المتمردين على الرغم من مليارات الدولارات من المعدات العسكرية الأمريكية[27].

كشفت السنوات الماضية أن الرياض لم تكن تضع ضمن حساباتها أن تبلغ كلفة الحرب

على اليمن فاتورة باهظة؛ للحد الذي يصعب عليها أن تتحمّل وزرها لوحدها، لا سيما مع تملّص أبو ظبي -ولو علنية- من مستنقع الحرب هذا، ومساومة واشنطن لها من داخل البنتاغون بإقرار قوانين الحد من بيعها الأسلحة.

باتت الحرب على اليمن تشكل عبئًا ثقيلًا على الاقتصاد والموازنة السعودية، ووفقاً لتقرير لمجلة «الفورين بوليسي»، فإن كلفة الحرب السعودية على اليمن بلغت 725 مليار دولار حتى نهاية 2019[28]. ولا يزال الاقتصاد السعودي يواجه تحديات متزايدة حتى اليوم، فقد شهدت الميزانية الجديدة للسعودية في العام 2022 خفضاً للإنفاق العسكري بأكثر من 10% مقارنة مع ما كان عليه في العام 2021، إذ تعتزم السعودية تخصيص 171 مليار ريال للإنفاق العسكري في العام 2022، مقارنة بـ190 مليار ريال في 2021.

أمّا على المستوى العسكري، فوفقًا لما أعلن المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية، العميد «يحيى سريع» في مؤتمر صحفي في 30 من كانون أول العام الماضي، بعنوان «حصاد 6 سنوات من الصمود في وجه العدوان»، فقد أعلن عن مقتل وجرح أكثر من 10400 جندي في صفوف الجيش السعودي منذ بداية العدوان، منهم 400 قتيل ومصاب منذ مطلع العام 2021، إضافة إلى أكثر من 226615 من المرتزقة ما بين قتيل وجريح. مضيفًا: ومنذ بداية الحرب، دمّرت القوات اليمنية أكثر من 14527 آلية ومدرعة ودبابة وناقلة جند وعربة وجرافة وسلاحاً متنوعاً، وأطلقت 1348 صاروخاً باليستياً، منها 499 استهدفت منشآت عسكرية وحيوية تابعة للسعودية والإمارات، وبعضها طال العمق السعودي؛ ليستهدف أكبر ميناء نفطي في السعودي[29].

على مستوى الميدان اليمني، فقد استطاع «الجيش واللجان الشعبية» تحرير مناطق واسعة، بما فيها منطقة «نهم» ومحافظتي الجوف والبيضاء، ومعظم محافظة مأرب، وكل هذه المناطق خسرتها الأطراف اليمنية الموالية للسعودية.

السعودية وخسارة معركة حَرَض:

مطلع فبراير 2022م، دفعت السعودية بقرابة 10 ألوية وكتائب من الجيش السعودي إلى مدينة حرض، المتاخمة لجيزان، مُلقية بكل ثقلها العسكري والإعلامي؛ في مسعى منها لتحقيق نصر عسكري أو فرض قواعد اشتباك جديدة يمكنها من خلالها الخروج من دوامة الهزائم الميدانية التي لحقت بها ومن في صفها من اليمنيين منذ عملية «نصر من الله» العام 2019م، فضلا عن سعيها لكسب أي أوراق ميدانية يمكن أن تمنحها بعض القوة خلال أي مفاوضات سلام مقبلة.

ووفقًا لما نقل موقع «الميادين» الإخباري عن مصدر عسكري يمني خاص، فإنّ «عملية القوات السعودية على مدينة حرض، تعدّ الأضخم من بين كل العمليات السابقة على الجبهة نفسها، وقد بدأت الجمعة بتاريخ 4 شباط/ فبراير 2022».. مشيراً إلى أن «العدو السعودي شكّل قوات من عشرة ألوية، سمّاها «ألوية اليمن السعيد»، وضمن القوات كتيبتان سعوديتان ولواء من مرتزقة السودان».

وبحسب المصدر، فقد تم «إنشاء القوة العسكرية من المرتزقة بموجب اتفاق تم بين القيادة السعودية قائد القوات المشتركة للتحالف العميد «مطلق الأزيمع»، على أن تقوم السعودية بدفع الرواتب المتأخرة من بداية عام 2021 للمرتزقة، ودفع 15 ألف ريال سعودي لكل مقاتل». مشيرًا إلى أنّ «عملية العدو السعودي التي سمّاها «اليمن السعيد» استمرت لستة أيام، وفرض خلالها حصاراً عسكرياً على المدينة، وأغلق كل مداخلها خلال تلك الأيام».

مؤكدا فشل العملية العسكرية السعودية وتمكن قوات «الجيش اليمني واللجان الشعبية» من هزيمة تلك القوات، واستعادة كل المناطق التي احتلتها السعودية، مضيفا «أنّ انتكاسة العدوان السعودي في حرض هي الأكبر من نوعها، والمعارك التي حدثت كانت عنيفة جداً»[30].

الإخفاقات المتواصلة للتحالف تشكل خطرًا حقيقيًا على النظام السعودي، الذي ترتد على عمقه الاستراتيجي معظم تداعيات تلك الإخفاقات، ليس على مستوى الهجمات الجوية التي تتعرض لها مصالحه الاقتصادية وحسب، وإنما على مستوى الجغرافيا، التي بدأت تتآكل من حدودها الجنوبية. إذ باتت الجغرافية السعودية تفقد -في الآونة الأخيرة- جزءا منها بشكل شبه يومي، في ظل التوغل المستمر لقوات صنعاء في مدن نجران وجيزان وعسير؛ وهو ما يجعل قادة تحالف الحرب على اليمن، أول وأكبر الخاسرين في هذه الحرب العدوانية على الشعب اليمني[31].

الاعتراف السعودي:

في 22 نوفمبر أقرت السعودية مجددًا بفشل حربها في اليمن، واستغراقها مدة زمنية غير متوقعة. وقال وزير الخارجية السعودية «فيصل بن فرحان» في حديث لـ «وكالة الأنباء الألمانية»، بتاريخ 22 شباط: إن السعودية كانت تأمل ألا يطول الأمر، لكنه للأسف استغرق وقتا أطول مما كانت تتمناه.

وفي ختام هذا المحور، يمكننا القول في المشهد العام: إن المتغير الأهم على الساحة

اليمنية، هو ما استطاعت صنعاء تحقيقه خلال سنوات الحرب، فبعد أن أثبتت جدارتها في التغلب على المرحلة الأولى من الحرب، والتي هي مرحلة الدفاع والتي امتدت من العام 2015م وحتى العام 2020م، انتقلت بعدها إلى مرحلة الهجوم، والتي استطاعت تحرير العديد من المحافظات اليمنية من سيطرة التحالف والقوى الموالية له، كما استطاعت تغيير قواعد الاشتباك مع دول التحالف (السعودية والإمارات)، وصولا إلى مرحلة التصعيد بالتصعيد وعاصمة بعاصمة.

تدويل الملف اليمني:

مع دخول حرب التحالف العدوانية على اليمن عامها الثامن، يبدو المشهد شبيهاً لما كان عليه مع بدئها، سواء لجهة ما يجري على الساحة الدولية والإقليمية، أو ما يجري في مسارات الحرب نفسها من ضراوة، فالأمريكي الذي خرج من الاتفاق النووي مع إيران، يفاوض اليوم للعودة، وكل الوقائع تقول بأنه بات قاب قوسين أو أدنى من توقيع وثيقة العودة للاتفاق، وهذه المرّة بتسليم مسبق واضح بالعجز عن ضم ملف الصواريخ الإيرانية وما يسمّونه بالنفوذ الإيراني إلى ملفات التفاوض، وعدم ضم ملفات الإقليم للملف النووي بمقدار ما هو انتصار لإيران، فالاتفاق نفسه سيخلق مناخاً إقليمياً عنوانه نهاية الفصل الأهم من المواجهة الأمريكية الإيرانية، التي تمثل نصف مضامين حروب المنطقة، ويشكل إطفاء نيرانها إيذاناً بانطلاق زمن التسويات، على الأقل من زاوية النظر الأمريكية التي لا تحتمل مزيداً من الحرائق في زمن سعيها لتفادي التورط في المزيد من الحروب، في زمن له عنوان واحد، هو الانسحاب من أفغانستان، ومثال التفاوض حول أوكرانيا حي يُرزق[32].

على المشهد الآخر، يبدوا تحالف الحرب الذي ضم في انطلاقته 17 دولة، والذي انفرط عقدها خلال سنوات من الحرب، ولم يتبق منه وبشكل علني سوى دولتي السعودية والإمارات، لكن الملاحظ أنه ومنذ منتصف العام السابع وخاصة بعد الإنجازات العسكرية التي حققتها قوات الجيش اليمني واللجان الشعبية، كان هناك ما يمكننا تسميته بعودة العديد من الدول على رأسها بريطانيا والولايات المتحدة، ووفقا لما نشرته العديد من المواقع اليمنية في 28 يناير من العام الماضي، التي أفادت بوصول قوات أمريكية وبريطانية جديدة إلى مطار الغيضة في محافظة المهرة اليمنية شرقي البلاد.

كما نقلت عن مصادر محلية، أن قوات أمريكية وبريطانية وصلت إلى مطار الغيضة الذي حولته القوات السعودية إلى قاعدة عسكرية. وأضافت المصادر إن الدفعة الجديدة

تضاف إلى قوات كانت قد وصلت في وقت سابق من زيارة السفير الأمريكي «كريستوفر هنزل» إلى المهرة[33]. كما نشر القيادي في حزب الإصلاح «عادل الحسني»، وعضو ما يسمى المجلس العسكري للمقاومة الجنوبية الموالية للتحالف، بتاريخ 10 أغسطس 2021م في سلسلة تغريدات على «تويتر»، إنه « تتواجد قوات أمريكية وبريطانية منذ العام 2015م، في مقرات التحالف في اليمن، وأن التواجد الأكبر لهذه القوات في محافظتي حضرموت والمهرة».

وأوضح الحسني، أن «نزول القوات البريطانية الأخير إلى مطار الغيضة بمحافظة المهرة، كان بعدد أكبر وله أغراض أوسع من مجرد إشراف واستطلاع»[34]. وتأتي تغريدات القيادي في حزب الإصلاح، بعد أن أكدت وسائل إعلام بريطانية قيام لندن بإرسال قوات خاصة إلى اليمن بذريعة ملاحقة منفذي الهجوم على الناقلة «ميرسر ستريت» في خليج عمان، مطلع أغسطس من العام الماضي. وكانت قوات أمريكية قد وصلت منتصف يوليو من العام الماضي، إلى قاعدة العند الجوية في محافظة لحج بعد ساعات من وصولها إلى مطار عدن الدولي، قادمة من أفغانستان. فضلا عن مشاركة بعض الدول العربية كمصر، وكذلك مشاركة كيان العدو الصهيوني.

لكن الملاحظ، أن هذه العودة مختلفة عما كانت عليه خلال بداية الحرب على اليمن، فعودتها الآن تأتي تحت العديد من المسميات كمستشارين وخبراء، أو لمحاربة ما يسمونه بالإرهاب، أو بحجة تأمين طرق التجارة البحرية، أو بحجة محاربة التواجد الإيراني وتهريب السلاح إلى داخل الأراضي اليمنية. لا سيما مع اندلاع المواجهة المباشرة بين صنعاء وأبو ظبي مطلع العام الجديد 2022م.

الدخول المصري إلى اليمن:

تتوارد الأنباء حول وصول قوات عسكرية مصرية إلى المحافظات الجنوبية الشرقية من اليمن، للمشاركة إلى جانب قوات التحالف السعودي الإماراتي في العمليات العسكرية، أواخر يناير 2022م، وكشف موقع «إنتلجنس أونلاين» الفرنسي المختص بالشؤون الاستخبارية، عن وصول خبراء مصريين إلى محافظة شبوة، للعمل إلى جانب «ألوية العمالقة» المدعومة من دولة الإمارات.

وأشار الموقع إلى أن «القاهرة» تُظهر من خلال ذلك دعمها لحليفتها الإمارات بعد هجمات عدة على أراضيها في بداية العام 2022. وليس بعيداً عن هذا ما أكده وكيل محافظة المهرة في حكومة هادي «بدر كلشات»، في تصريحات متلفزة في 25 من فبراير،

حيث قال: «للأسف فوجئنا بأن هناك تواجد لقوات مصرية في مطار الغيضة، ولا ندري ما طبيعة عمل هذه القوات في محافظة المهرة».. مضيفًا أن «التحالف هو من جلب القوات المصرية إلى المهرة». وكانت وسائل إعلام قد تحدثت قبل ذلك بأيام عن إنزال سفينة تابعة للبحرية المصرية جنودًا وعتادًا في «ميناء نشطون» قبل أن يتم نقلهم إلى مطار الغيضة.

كيان الاحتلال الإسرائيلي المشاركة الحذرة:

على الرغم من إعلان الأطراف التابعة لما تسمى «الشرعية» والمقربة من الرئيس المنتهية ولايته «عبد ربه منصور هادي» عن نيتها توقيع اتفاقية للتطبيع مع كيان الاحتلال، إلا أن أحداً لم يأت على ذكر العلاقات الوثيقة بين هادي والقيادات الإسرائيلية.

مطلع مارس الحالي، كشف وزير خارجية كيان الاحتلال الإسرائيلي الأسبق «يسرائيل كاتس» خلال مقابلة أجراها مع كبير المراسلين العسكريين لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية عاموس هرئيل، والتي نشرها الأخير على صفحته الشخصية بعنوان «استراتيجية إسرائيل في المنطقة والبحر الأحمر»، أن عبد ربه منصور هادي زارَ «تل أبيب» مرات عدة.. مؤكداً أن «الرئيس اليمني الحالي عبد ربه منصور هادي تربطه علاقات وثيقة بنا».

وأشار إلى أنه «في بداية الحرب اليمنية سافر هادي إلى تل أبيب بوساطة الأردن والسيسي. تم التوصل إلى اتفاقات جيدة في هذه الرحلة، لكن المشكلة أن «عبد ربه منصور» ليس محاربًا. إذا تركت له قيادة الجيش فسوف يفشل بالتأكيد». كاشفاً عن أن «معركة الحديدة جاءت نتيجة الزيارة الثانية لـ «عبد ربه منصور» إلى تل أبيب، حيث تمكنا من إرساء تماسك جيد بين السعودية والإمارات وعبد ربه منصور، لكن للأسف هذه الحرب لم تؤد إلى النتائج المتوقعة»[35].

وعلق أحد المصادر المهمة لمنتدى مجال بأن هذه الأخبار غير دقيقة قائلاً: هادي أقل من أن يناقش خطط عسكرية أو يسافر الى إسرائيل لبحث ملفات هامة تناقش على المستوى الأمريكي والبريطاني والصهيوني ، وإذا كان السعودي يُغيب عنه كثير من القضايا الاستراتيجية ويتم التشارك معه في ماله علاقة به ، فعبدربه أقل بكثير من أن يبحثوا معه أي شأن عسكري .

بدورها قالت صحيفة «هآرتس» الصهيونية «إن المناطق الخاضعة لسيطرة أنصار الله تسمح لهم بتهديد الممرات الملاحية إلى «إيلات» في البحر الأحمر، وبحر العرب».. لافتةً إلى أن «إسرائيل» تولي أهمية استراتيجية لحرية الملاحة البحرية من الجنوب، لذا يعمل

سلاحا الجو والبحر منذ عشرات السنين في ساحة اليمن».

وأوضحت «هآرتس» أنه «وفق تقارير أجنبية تتحدث عن تهديد الممرات الملاحية إلى إيلات، تواصل المؤسسة الأمنية في إسرائيل حتى هذا اليوم أيضاً إعطاء أهمية لهذا التهديد، على الرغم من أن احتمال ذلك متدنٍ، إلا أن إسرائيل تأخذ في الحسبان احتمال الدخول في مواجهة شاملة إذا تعرّضت لهجوم من اليمن أيضاً».

في 31 من يناير انطلقت «IMX/CE 2022» المناورة الأضخم لواشنطن والحلفاء بالشرق الأوسط (إطار)، التي تقودها الولايات المتحدة وبمشاركة علنية للكيان الصهيوني، ووفقا لما ورد عبر حسابها الموثق على «توتير»، أفادت القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية، التي تدير الأسطول الخامس في البحرين، باستمرار أنشطتها التدريبية للمناورة الأضخم بالشرق الأوسط. ومع انطلاق المناورة، أعلنت القيادة البحرية الأمريكية عن أنشطة التدريب في البحر الأحمر، والتي تمتد للمياه الإقليمية للدول المشاركة.

مطلع فبراير، قال الناطق باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي، «أفيخاي أدرعي» عبر «تويتر»، إنه «بدأ التمرين الدولي IMX، بقيادة الأسطول البحري الأمريكي، وتشارك فيه نحو 60 دولة، بينها -لأول مرة- البحرية الإسرائيلية»[36].

يؤكّد الخبراء العسكريون أن تلك المناورات تحمل دوافعَ كثيرة، أهمها مجابهة عمليات القوات المسلحة اليمنية في المياه الإقليمية اليمنية، خُصُوصاً بعد احتجازها سفينة «روابي» العسكرية الإماراتية، واستهداف العمق الإماراتي بعمليات إعصار اليمن.

ولأن المناورات العسكرية المشتركة بقيادة أمريكا، وبحضور فعلي للكيان الإسرائيلي في البحر الأحمر، يثيرُ جُملةً من الدلالات، توضح مصادرُ سياسيةٌ أن الحضور المباشر للكيان في هذه المناورات تزامن مع فشل دول العدوان ومنظوماتها الدفاعية في حماية منشآتها الاقتصادية والعسكرية، وتأكّد أن تلك الدول أصبحت عاجزة بعد سبع سنوات من العدوان عن حماية الكيان الإسرائيلي، خُصُوصاً بعد أن أيقن العدوّ الأمريكي والإسرائيلي بالقدرات العسكرية اليمنية المتقدمة، التي غيرت موازين المعادلة، ولهذا تريد أمريكا إقامة قوة مشتركة بقيادة إسرائيل بعد تغيير خطة القيادة الموحدة لنقل إسرائيل من منطقة عمليات القيادة الأُورُوبية للقوات الأمريكية إلى منطقة عمليات القيادة المركزية في البحر الأحمر، لتسهيل التعاون الأمني الثنائي والإقليمي وتقاسم الأعباء[37].

وفي هذا الصدد، جاء تأكيد رئيس مجلس الوزراء لحكومة صنعاء «عبدالعزيز صالح بن حبتور» في مقابلة مع «قناة فرانس 24 الفرنسية»، فخلال ردّه على سؤال القناة عن المناورات التي جرت مؤخراً بمشاركة الولايات المتحدة والعدو الصهيوني ودول أخرى من

المنطقة وخارجها، قال: إنها تمثل دعماً معنويا للسعودية والإمارات، وإنها محاولة بائسة لإخافة الشعب اليمني، ورسالة واضحة للدول المطلة على البحر الأحمر «أن هذا البحر بحيرة إسرائيلية سعودية»[38].

في 25 فبراير، ذكر موقع البوابة الإخبارية اليمنية، أن سفينة عسكرية إسرائيلية دخلت إلى «ميناء نشطون» في محافظة المهرة -شرقي اليمن- وسط حماية مشددة من قوات التحالف السعودي الإماراتي، وذلك بعد يومين من وصول سفينة مماثلة. ونقل عما أسماها مصادر مطلعة، أن قوات التحالف أمنت عملية دخول السفينة الإسرائيلية إلى الميناء اليمني، وقامت بطرد الصيادين وإبعاد القوارب من المنطقة. مضيفاً أن السفينة الإسرائيلية تحمل جنودًا إسرائيليين ومعدات وأجهزة عسكرية؛ لإنشاء مركز عملياتي على سواحل المهرة، للتجسس، وكذا مراقبة حركة السفن في البحر العربي وبحر عمان. مؤكداً أن سفينة عسكرية أخرى كانت قد وصلت إلى ذات الميناء وعليها أسلحة ومعدات عسكرية[39].

الكيان الإسرائيلي وعمليات إعصار اليمن:

استغلّ كيان الاحتلال الصهيوني عمليات إعصار اليمن التي استهدف خلالها «الجيش اليمني واللجان الشعبية» دولة الإمارات؛ في مسعى منه لتعزيز التعاون العسكري والسياسي والاقتصادي في منطقة الخليج، فعلى إثر الضربات اليمنية سارَع حكام الإمارات بتقديم طلب إلى شركة «سكاي لوك الإسرائيلية لأنظمة الدفاع» لدعمها بعد الهجوم. ويمكن الفصل بين التغلغل العسكري الإسرائيلي الأخير في المنطقة وبين تراجع الحضور الأمريكي فيها؛ فأمريكا مهّدت وسمحت لإسرائيل بأن تأخذ دورها في التدخل؛ بذريعة حماية الأنظمة العربية، وذلك بعد انضمام عدد من الدول العربية إلى صفقات التطبيع، وبعد أن قلّصت عدد قواتها في الخليج من ما يقارب 50000 ألف جندي إلى 20000 ألف جندي، ونقلت حاملة طائرات ومعدات عسكرية إلى مناطق أخرى من العالم؛ للتصدي إلى تنامي النفوذ الصيني والروسي الذي أصبح يهدد المصالح الأمريكية في أوروبا ومنطقة المحيط الهادئ.

ولهذا ستبقى إسرائيل وأمريكا المستفيدتان بشكل أكبر من تغلل الكيان الصهيوني في المنطقة؛ فإسرائيل لن تتردد عن تزويد الإمارات بالأسلحة؛ لأن ذلك سيعطيها مواطئ أقدام متزايدة الاتساع في المنطقة، وسيجعلها قادرة على بسط إملاءاتها بصورة أكبر على العرب بما يتماشى مع أطماعها الاستراتيجية.

عقب العمليات اليمنية، تحدثت وسائل إعلام عبرية عن قلق متزايد من تعرض الكيان

الغاصب لهجمات جوية مماثلة لتلك التي استهدفت أبو ظبي ودبي. وكشف الإعلام العبري عن إجراء خبراء عسكريين إسرائيليين اتصالا مع القيادات العسكرية في الإمارات؛ لعرض المساعدة في التحقيق، وهو ما اعتبره مراقبون وخبراء عسكريون، استباقًا صهيونيًا للسيناريوهات القادمة المحتملة على صعيد المخاوف المتزايدة التي باتت تؤرق قطعان الصهاينة.

فعقب العملية اليمنية (إعصار اليمن الأولى) نقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية، عن مصدر صهيوني قوله: «إن مصدر القلق يرجع إلى إمكانية القيام بهجوم مماثل على مواقع إسرائيلية بواسطة مسيرات موجهة ومتفجرة». وأفادت الصحيفة بأن «خبراء عسكريين إسرائيليين أجروا اتصالا مع القيادات العسكرية في الإمارات وعرضوا المساعدة في التحقيق بالحادث، إضافة إلى الخوض في مراجعة حيثيات الحالة للاستفادة من الدروس على نحوٍ يكفل إحباط هجمات مماثلة في المستقبل».

وتقدّر مصادر إسرائيلية مراقبة لما يجري في اليمن، أن أنصار الله يبادرون إلى تنفيذ عمليات من دون انتظار موافقة من أي جهة خارجية. كما تناول الإعلام الإسرائيلي ما سمّاه «التصميم الفردي»، مشيراً إلى «قدرة تشغيل وتنفيذ في آن واحد، من خلال إطلاق صواريخ وطائرات مسيرة نحو عدة أهداف، إضافة إلى الجرأة ومستوى عالٍ من التطور، في حوزة أنصار الله من صواريخ بعيدة المدى، وقوارب مفخخة، وصواريخ تطلق من على الكتف»[40].

أمريكا والاستمرار في الاستثمار المالي بعيدًا عن الحلفاء:

يروي المرحوم «أنيس النقاش» نقلاً عن الكاتب «محمد حسنين هيكل» في بعض كتاباته في بداية الخمسينيات، حيث جرى بينه وبين السفير الأمريكي في مصر «جيفري كافيري» أحاديث، ذكر فيها أن «مصر» ظنت أن الولايات المتحدة ستلتزم بشعار ويلسون، أي حق الشعوب في تقرير مصيرها وإنهاء وجود الإمبراطوريات في العالم. فطلبت منه مساعدات من أهمها صفقة أسلحة كبيرة حتى الرئيس عبد الناصر كان يعتقد أنها قابلة للتحقيق.

ويشرح هيكل أن السفير الأمريكي أبدى يومها نوعاً من السلبية، أدرك من خلالها أن وراء الأكمة ما وراءها، فطلب منه التحدث بشكل واضح وصريح، فأجاب حينها من دون تردد، أن الولايات المتحدة لا تقدم هدايا. فإذا أرادت أن تساعد بلداً مّا فعليه أن يكون من ضمن استراتيجيتها وسياستها وتابعاً لها، وعليه أن يلتزم بمحاربة الشيوعية[41].

تتحدث العديد من المصادر عن خيبة أمل إماراتية من ردة الفعل الأمريكي تجاه ما تعرضت له من ضربات يمنية، حيث اقتصرت الحماية الأمريكية لدولة الإمارات على اعتراف واشنطن بأن الهجمات مقلقة جدًا، وأنها تشكل تهديدًا للمصالح الأمريكية الصهيونية بالدرجة الأولى، كما أعلنت القيادة المركزية الأمريكية عن إرسال سرب من مقاتلات F22 التي تزعم بأنها «أفضل مقاتلات في التفوق الجوي في العالم إلى الإمارات»، والمدمّرة الصاروخية الموجهة «يو إس إس كول» التي ستقوم بدوريات في مياه الإمارات؛ مِن أجلِ حمايتها، فضلاً عن تصريحات الإدانات والتضامن التي صدرت من معظم الجهات الرسمية الأمريكية.

يمكننا فهم الموقف الأمريكي هذا بالعودة إلى ما يرد في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، ومنها الاستراتيجية التي وقعها الرئيس ترامب نهاية العام 2017م والتي تؤكد أن على الشركاء مواجهة التهديدات المشتركة، بينما الولايات المتحدة تقوم بدعم تلك المواجهة من خلال السلاح والتغطية السياسية، وكذلك الإدارة والاستشارة، بل وقد يصل الأمر إلى التدخل المباشر عندما يواجه من تصفهم الاستراتيجية بـ «الشركاء» تحديات كبيرة خلال تنفيذهم المهمة.

العبارة تتحدث عن الشركاء، وأن هناك دوراً يتوجب عليهم تنفيذه، وهذا الدور يتمثل في مواجهة من تصفهم الاستراتيجية بـ «التهديدات المشتركة»، بمعنى أن الشركاء أو حلفاء الولايات المتحدة يقع على عاتقهم مواجهة كل من تعتبره واشنطن ضمن «التهديد المشترك» لها في المنطقة؛ ومن هنا جاءت الحرب العدوانية على اليمن، باعتبار شن الحرب على اليمن جزءاً من المهام المنوطة بالشركاء في المنطقة للتهديدات المشتركة، فيما الدور الأمريكي يتمثل في إدارة هذه الحرب من خلال الاستشاريين العسكريين، وكذلك الأسلحة والدعم اللوجيستي والنشاط الاستخباراتي، إضافة إلى التدخل العسكري عندما يتطلب الأمر ذلك.

وهذا ما يفسر ورود عبارات (حماية الحلفاء – دعم الحلفاء) في الخطاب السياسي الأمريكي عند الحديث عن الدور الأمريكي الداعم للإمارات وللسعودية عندما تتعرضان للرد اليمني المشروع، فواشنطن من خلال إدارتها للحرب العدوانية تقدم نفسها بشكل متناقض، فتارة تتحدث عن السلام والجهود السياسية ووقف الحرب، وتارة يحمل خطابها بعض الوضوح فيما يتعلق بحقيقة دورها من خلال الممارسات، وكذلك التصريحات وما حدث مؤخراً بعد الضربات الأخيرة على الإمارات خير دليل على حقيقة الموقف الأمريكي[42].

على المستوى اليمني، كان لافتاً أن الموقف الأمريكي لم يتوقف عند الاستثمار في صفقات الأسلحة والخدمات اللوجستية وعمليات الرصد وتحديد الأهداف وغيرها من العمليات العسكرية التي تقدمها لدول التحالف، إذ تحولت حرب اليمن إلى الدجاجة التي تبيض ذهباً لأمريكا، فقد كان لافتاً قيام الولايات المتحدة بعقد العديد من الصفقات في مجال الطاقة مع بعض الجهات في المحافظات اليمنية النفطية، ففي الرابع من مارس الحالي قام المبعوث الأمريكي الخاص «تيم ليندركينغ» والقائمة بأعمال السفير الأمريكي لدى اليمن «كاثي ويستلي» على رأس وفد أمريكي كبير بزيارة محافظات حضرموت والمهرة وشبوة.

وبحسب صحيفة «الاندبندنت» البريطانية، فقد أجبرت القائمة بأعمال السفير والمبعوث الأمريكي محافظ شبوة «عوض العولقي» وطاقم السلطة المحلية على التوجه معهما صوب الميناء والاجتماع بهما هناك، حيث كشف مصدر مقرب لـ «اندبندنت» عربية في المحافظة، أن اجتماع الوفد الأمريكي لم يعقد في عاصمة المحافظة «عتق» كما يعتقد البعض، وإنما في ميناء بلحاف على ساحل البحر العربي بجنوب اليمن[43].

عقب هذه الزيارة، كشفت مصادر في حكومة هادي في شبوة وحضرموت، عن إبرام الولايات المتحدة اتفاقيات جديدة مع محافظي الهلال النفطي لليمن، وأوضحت أن المبعوث الأمريكي، أبلغ محافظ شبوة «عوض العولقي» ومحافظ حضرموت «فرج البحسني» أن الشركات النفطية الأمريكية ستعاود خلال الأيام المقبلة؛ لتشغيل الحقول النفطية وتحديدا في عسيلان والعقلة، إضافة إلى المسيلة.. مشيرة إلى أن المبعوث والقائمة بأعمال السفير وعدوا بامتيازات عدة للمحافظين، أبرزها «دعم بقائهما في السلطة خلال الفترة المقبلة»، كما وعدوا بتكثيف الجهود لإجراء مسوحات زلزالية في تلك المحافظات؛ لرفع طاقة إنتاجها من النفط والغاز ستكون حصة كبيرة منها للمحافظين.

كما نقلت بعض المواقع الإخبارية اليمنية عن مصادر في حكومة هادي، أن الهدف الأمريكي من ذلك هو استباق الولايات المتحدة صدور قرارات جمهورية مرتقبة بتعيين حكام أقاليم اليمن الاتحادي، بتوقيع اتفاقيات مباشرة لصالح شركات أمريكية، مع كل من محافظ شبوة ومحافظ حضرموت، بصورة مباشرة ودون الرجوع إلى الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً ممثلة بوزارة النفط، وهذا ما رأى فيه مراقبون أن الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت تثبيت مصالحها بالتزامن مع تغييرات جوهرية سوف يتم إجراؤها على ما تسمى «الشرعية»، بما في ذلك رئاسة الجمهورية سوف تتم في العاصمة السعودية الرياض وبإشراف مباشر من الولايات المتحدة[44].

الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على اليمن:

سعت معظم الأطراف اليمنية إلى استغلال الأزمة الأوكرانية؛ للتقرب من روسيا في محاولة لدفع «موسكو» بتغيير موقفها الضبابي من الحرب على اليمن، ففي 20 شباط أعلنت صنعاء، تأييدها خطوة روسيا الاعتراف باستقلال جمهوريتي «دونيتسك» و«لوغانسك» عن أوكرانيا. وقال عضو المجلس السياسي الأعلى «محمد علي الحوثي»، في تغريدة على «تويتر»: «نؤيد الاعتراف بدونيتسك ولوغانسك جمهوريتين مستقلتين»[45]. وحذف الحوثي تغريدته من تويتر وهذا مؤشر عدم اتضاح الصورة وضبابية المشهد الروسي الأوكراني لدى صنعاء ، بدوره طالبَ «عيدروس الزبيدي»، رئيس ما يسمى بالمجلس الانتقالي الجنوبي، روسيا بدعم الانفصال في اليمن، تزامنًا مع العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا واعتراف موسكو باستقلال الانفصاليين هناك.

وقال الموقع الرسمي للمجلس الانتقالي الجنوبي، في 24 فبراير: أن رئيسه الزبيدي، المقيم في الإمارات، بحث مع القائم بأعمال السفارة الروسية لدى اليمن «يفغيني كودروف»، مستجدات الأوضاع العسكرية والسياسية والاقتصادية، كما استعرض رئيس المجلس الانتقالي المدعوم من أبوظبي، العلاقات التاريخية بين الجنوب (جنوب اليمن) وروسيا الاتحادية، وسبل تطويرها وتعزيزها[46].

بدوره دعا وزير الخارجية الأسبق «أبو بكر القربي»، اليمنيين إلى تجنيب اليمن الاستقطاب والدخول في الانقسام العالمي؛ حتى لا يزداد حل الصراع اليمني تعقيدًا. واعتبر القربي في تغريدة له على «تويتر»، أن حرب أوكرانيا إعلان بفشل النظام العالمي الجديد، وعجز الدبلوماسية عن توفير الحلول التي تحمي مصالح المتنازعين وأمنها القومي، وأضاف «مع تصاعد الصراع والحرب الباردة؛ على اليمنيين أن يجنبوا اليمن الاستقطاب حتى لا يزداد حل الصراع اليمني تعقيدًا، وتتسع ساحتها للصراع أكثر مما هي عليه الآن[47].

موقع الأمن الدولي «sicurezzainternazionale» توقع أن تصل عواقب العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا أيضًا إلى اليمن، مضيفاً.. إن التطورات الأخيرة في أوروبا قد حظيت باهتمام واسع من الأوساط اليمنية، خشية أن يكون للأزمة الأوكرانية عواقب على كل من عملية السلام وخطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة. وغزو أوكرانيا قد زاد من حدة الانقسامات على المستوى الدولي، والتي يمكن أن تكون نتيجة لانتهاك «الإجماع الدولي» بشأن الملف اليمني، وقبل كل شيء، الدعم الذي أبداه سابقًا وأشار الأعضاء الخمسة - الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي، بمن فيهم روسيا- إلى الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومبعوثها «هانس جروندبرج» لإنهاء الصراع الأهلي.

ويرى بعض الباحثين اليمنيين إلى أن هذه الدول أبدت نفسها مرارًا وتكرارًا لصالح حل سياسي، لكن اشتداد الانقسامات بين الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة وروسيا، يمكن أن ينعكس أيضًا في اليمن. وبحسب التقرير قد تكون الميزة هي المتمردين الحوثيين الشيعة، المدعومين من إيران، القريبة من موسكو. والأخيرة من جهتها قد تحاول استغلال الأزمة اليمنية؛ لتعزيز دورها على الساحة الدولية، على عكس الكتلة الغربية. وفي ضوء هذه الاعتبارات، يتوقع التقرير أن «التدخل الروسي الأكبر في المعسكر اليمني قد يؤدي إلى تغييرات في ميزان القوى، مما يمنح مزيدًا من القوة والسيطرة لحلفائها (طهران والحوثيين)[48].

التأثير الإنساني:

في 25 من شباط فبراير، توقع برنامج الأغذية العالمي، أنّ تؤدي الحرب في أوكرانيا إلى زيادة أسعار الوقود والغذاء في اليمن، ما سيدفع المزيد من السكان إلى المجاعة مع تراجع تمويل المساعدات. وقال برنامج «الأغذية العالمي» في بيان: إن «تصعيد الصراع في أوكرانيا سيؤدي إلى زيادة أسعار الوقود والغذاء وخاصة الحبوب في اليمن، الذي يعتمد بشكل شبه كامل على الاستيراد».

وأضاف: «تضاعفت أسعار المواد الغذائية في معظم أنحاء اليمن العام الماضي؛ ما جعل أكثر من نصف البلاد في حاجة إلى مساعدات غذائية، سيؤدي ارتفاع أسعار الغذاء إلى دفع المزيد من الناس إلى الحلقة المفرغة المتمثلة في الجوع والاعتماد على المساعدة الإنسانية».

دول الخليج:

يبدو أن أزمة الحرب في أوكرانيا ستنعكس سلباً على الوضع الخليجي الذي يرفض إشهار العداء علناً ضد روسيا في هذه الحرب التي تقودها الأخيرة في أوكرانيا.

فبعد أن رفضت السعودية طلب واشنطن برفع إنتاجها من النفط الخام؛ لتعويض ارتفاع الأسعار للخام جراء الحرب في أوكرانيا، وفرض الغرب بقيادة واشنطن عقوبات على موسكو، يبدو أن الدول الغربية لم يرق لها موقف الرياض الرافض لرفع الإنتاج من النفط الخام، فالرياض على ما يبدو تخشى أن تكون بنظر الروس دولة معادية لها، وهو ما قد يفقد الرياض المصالح الكبيرة بينها وبين موسكو، والتي من بينها مصالح عسكرية واسعة، إضافة إلى أن الرياض تخشى من أن تواجه موقفاً روسياً معادياً بشأن

حربها - أي الرياض - في اليمن منذ 7 سنوات، وارتكاب مجازر بشرية بحق المدنيين معظمهم نساء وأطفال حسب تقارير موثقة للأمم المتحدة[49].

في 3 مارس قررت «منظمة أوبك»، التي تقودها السعودية، زيادة إنتاج النفط بمعدل 400 ألف برميل يوميًا بعد أيام من المناورة في وجه الولايات المتحدة والغرب؛ ما يشير إلى إذعان سعودي للطلب الغربي.

في السابع من مارس، كشف موقع «أكسيوس» الأمريكي أن مستشاري الرئيس الأمريكي «جو بايدن» يدرسون ترتيب زيارة له إلى المملكة العربية السعودية هذا الربيع؛ للمساعدة في إصلاح العلاقات وإقناع المملكة بضخ المزيد من النفط. وقال الموقع: إن هذه الرحلة تظهر مدى خطورة أزمة الطاقة العالمية التي سببتها العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا[50].

بتاريخ 2 مارس امتنعت الإمارات عن التصويت لصالح قرار أممي يطالب روسيا بوقف عملياتها العسكرية في أوكرانيا التي دخلت يومها السابع، فيما صوتت روسيا لصالح مشروع القرار الذي أعلنه مجلس الأمن الدولي بشأن إعادة تصنيف «أنصار الله» على قائمة الإرهاب، فيما بدا «أخذاً وعطاءً» بين كلّ من روسيا والإمارات، أيّدت الأولى قراراً في مجلس الأمن الدولي يصف حركة «أنصار الله» بأنها «جماعة إرهابية»، مقابل امتناع الثانية عن التصويت ضدّ موسكو على خلفية الأزمة الأوكرانية، وكان مجلس الأمن الدولي قد أصدر الاثنين 28 نوفمبر -بدعم من دولة الإمارات- قرارًا يوسّع الحظر على إيصال الأسلحة إلى اليمن ليشمل (أنصار الله)، بعدما كان مقتصرًا على أفراد وشركات محدّدة.

وفسّر دبلوماسيون تصويت روسيا -المقرّبة من إيران الحليفة لأنصار الله- لمصلحة القرار بأنه ثمرة «اتفاق» بين موسكو وأبو ظبي، هدفت موسكو عبره إلى ضمان امتناع الإمارات عن التصويت في مجلس الأمن ضد الحرب الروسية على أوكرانيا.

في 3 مارس، كشف موقع «أكسيوس» الأمريكي عن توجيه وزارة الخارجية الأمريكية مذكرات لسفيرها في الإمارات، تهدد فيه أبو ظبي من تداعيات الحياد الذي وصفته بأنه يضعها على قائمة الاصطفاف مع روسيا، وتطالب المذكرة السفراء الأمريكيين بإقناع المسؤولين هناك بضرورة تغيير مواقفهم تجاه الأزمة واغتنام الفرصة لدعم أوكرانيا.

كيان الاحتلال الإسرائيلي استثمار قذر:

عمل كيان الاحتلال الإسرائيلي إلى استغلال الحرب الأوكرانية بشتى السبل، وخلال الأسبوع الأول من الحرب، قالت وسائل إعلام إسرائيلية: إن السعودية وكل الأصدقاء الجدد

لـ «تل أبيب» في الخليج والإمارات والبحرين هم في حالة هلع عندما يشاهدون الغزو الروسي لأوكرانيا. وذكرت أن الدول الخليجية يفهمون أن الولايات المتحدة لن تنقذهم أيضاً في حال حصول تطور مع إيران، ويخشون من مصير مشابه لأوكرانيا[51].

يأتي هذا في ترويج كيان العدو الصهيوني نفسه لدى دول الخليج بأن له القدرة على حمايتها من أي تهديدات؛ في مسعى منه لإقامة تحالفات معها تمكنه من إنشاء قواعد عسكرية بدلا من الأمريكية، وتحويل ممالك الخليج إلى مناطق نفوذ استراتيجي.

الوضع الإنساني:

ترى معظم الجهات الرسمية في صنعاء، أن دول التحالف -وبتواطؤ من أمريكا وبريطانيا- تستخدم الجانب الإنساني ضمن أوراق الحرب، وتعمل من خلال حصارها البري والبحري والجوي الذي تفرضه على اليمن كأوراق ضغط على صنعاء؛ لتحقيق ما عجزت عن تحقيقه بالآلة العسكرية. كما تحيلنا تلك الجهات الرسمية إلى ما كشفه الناطق الرسمي باسم الوفد الوطني المفاوض، والناطق باسم أنصار الله «محمد عبدالسلام»، بعد فشل مفاوضات الكويت بين القوى اليمنية التي جرت العام 2017م والتي قال فيها: أن السفير الأمريكي هدّد الوفد الوطني المفاوض في حال رفضه الحلول الأمريكية المقدمة لإنهاء الحرب في اليمن فإن التحالف سيعمل على استهداف الاقتصاد اليمني حتى لا يساوي الريال اليمني قيمة الحبر المكتوب عليه.

خلال العام الماضي كان هناك العديد من التصريحات الرسمية لحكومة صنعاء، تتهم فيها دول التحالف ومعها معظم المنظمات الإنسانية، بأنها تضغط بالورقة الإنسانية لوقف ما تسمية عملية استكمال تحرير محافظة مأرب، وتقول إن إعلان برنامج الأغذية العالمي، التابع للأمم المتحدة منتصف ديسمبر الماضي، أنه سيخفّض الحصص الغذائية في اليمن لثمانية ملايين شخص ابتداءً من الشهر المقبل؛ بسبب ما قال أنه نقص التمويل، يأتي في ذات السياق[52].

في 24 نوفمبر 2022م، حذر برنامج الأغذية العالمي من أن 13 مليون يمني قد يواجهون المجاعة؛ بسبب الصراع الأهلي الذي طال أمده ونقص التمويل اللازم للمساعدات الإنسانية.

وقال المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي «ديفيد بيزلي» في مقابلة مع «أسوشيتدبرس»، إن اليمن «في وضع سيء للغاية». وأضاف: «نقوم بإطعام 13 مليون شخص في بلد يبلغ عدد سكانه 30 مليون نسمة، وأموالنا نفدت». وأوضح بيزلي، أن وكالته اضطرت إلى خفض الحصص الغذائية إلى النصف لثمانية ملايين يمني؛ بسبب نقص

التمويل. وقال: «ربما نقوم بتخفيضها إلى الصفر. ما الذي تعتقدون حدوثه؟ سيموت الناس. ستكون كارثة[53].

أواخر شهر يناير الماضي، نشرت وزارة الصحة اليمنية بيان كشفت فيه عن مخاوفها من توقف عدد من القطاعات الحيوية.. وقال البيان: إن الأرقام والمؤشرات تظهر جزءا من تفاصيل الكارثة وهي في تزايد في حالة استمرار منع دخول المشتقات النفطية والتدمير المتعمد للمنظومة الصحية، فتَوقُّف تزويد القطاع الصحي بمشتقات الطاقة سيؤدي لنتائج كارثية أبرزها:

- توقف أعمال 150مشفى حكومي.
- توقف أعمال189مشفى خاص.
- توقف عدد 10مصانع أكسجين.
- توقف كافة أقسام العناية المركزة في المستشفيات العامة والخاصة.
- توقف كافة أقسام العمليات الكبرى والصغرى.
- تهديد توقف 15مركز غسيل كلوي حكومي، 5 مراكز غسيل كلوي خيري وخاص سيهدد حياة 5000 من مرضى الغسيل الكلوي.
- تهديد 2000حالة حرجة لمواليد بحاجة للعناية والحضانة.
- تهديد حياة 500حالة وضع؛ بحاجة لعمليات جراحة قيصرية يوميًا.
- توقف لكافة الوسائل التشخيصية والمعالجة الإشعاعية.
- انقطاع كل الاتصال والانتقال بين المحافظات وزيادة الكارثة وتفاقم الحالة؛ لعدم قدرة المرضى الوصول للمراكز المتخصصة كالأورام للمعالجة[54].

الـــذروة:

تشتد معاناة المواطنين اليمنيين مع استمرار التحالف في احتجاز سفن المشتقات النفطية، حيث أعلنت شركة النفط بصنعاء في 3 مارس الحالي، أن مخزونها من المشتقات النفطية نفد، وأن التحالف نفذ أعمال قرصنة على سفينة إسعافية بعد اقترابها الأربعاء 2 مارس من ميناء الحديدة، على الرغم من حصولها على ترخيص بالدخول من الأمم المتحدة.

بحسب بيانات رسمية صادرة عن صنعاء، فإن المعاناة بلغت أقصى حدودها؛ نتيجة انعدام الوقود، حيث ارتفع سعر النقل في باص الأجرة بنسبة 100%، وتضاعفت أسعار

المواد الغذائية، فضلاً عن أن انقطاع المشتقات النفطية سيؤدي إلى كارثة مرتبطة بالبيئة والصرف الصحي، وعدم الحصول على مياه الشرب النقية وتفشي الأمراض والأوبئة.

وبحسب ما أكد الناطق الرسمي باسم شركة النفط اليمنية «عصام المتوكل»، فإن اليمن يشهد أزمة مشتقات نفطية هي الأشدّ منذ بدء الحرب والحصار قبل سبع سنوات. وقال المتوكل لقناة المسيرة اليمنية: إن «طوابير سيارات المواطنين لتعبئة البنزين يصل امتدادها لأكثر من 3 كيلومترات أمام المحطات في مختلف المحافظات»، موضحًا أن «مبادرة شركة النفط بالقضاء على مظاهر أزمة المحروقات ما تزال مطروحة شريطة السماح بعبور ناقلات النفط عبر ميناء الحديدة».

وذكر.. أن من الإجراءات التعسفية على دخول السفن النفطية، فرض شرائها قسرًا من الإمارات، وقيام شركة فرنسية بتختيم خزانات كل سفينة وتفتيشها، وبعد ذلك يتمّ اقتياد السفن إلى ميناء جيبوتي لتفتيشها، ومنح تصاريح الدخول، ومع ذلك تستمر أعمال القرصنة واقتيادها إلى ميناء جيزان، وأضاف: «نتساءل دائمًا عن جدوى منح سفن النفط التصاريح الأممية ومبررات قرصنة تحالف العدوان عليها في المياه الدولية».

وصفت منظمة «إنقاذ الطفولة» شهر يناير، بأنه أكثر الشهور دموية منذ 2018 بالنسبة لليمن، مشيرة إلى مقتل أو إصابة مدني يمني كل ساعة خلال الشهر الماضي. وقالت منظمة «إنقاذ الطفولة» في تقرير حديث: «بين 6 يناير و 2 فبراير، قُتل أكثر من 220 بالغاً و 15 طفلاً، وأصيب أكثر من 354 بالغاً و30 طفلاً أيضاً». في هجوم التحالف السعودي في 22 يناير على سجن الحبس الاحتياطي في مدينة صعدة، ألقت الطائرات الحربية الإماراتية قنابل دقيقة التوجيه من صنع شركة «رايثيون» الأمريكية لتصنيع الأسلحة، وهي أحدث قطعة في الشبكة الأوسع من الأدلة على استخدام أسلحة أمريكية الصنع في حوادث قد تصل إلى حد كبير إلى جرائم حرب، وفقاً لمنظمة العفو الدولية.

وقالت المنظمة الدولية في تقريرها الذي نشر في 26 يناير: «حلل خبراء الأسلحة في المنظمة صور بقايا السلاح المستخدم في الهجوم على مركز الاحتجاز، وحددوا القنبلة على أنها قنبلة موجهة بالليزر سعة 500 رطل من صنع «شركة رايثيون». منذ نوفمبر 2021، وافقت «إدارة بايدن» على صفقات أسلحة متعددة مع السعودية، بما في ذلك اتفاقية بقيمة 650 مليون دولار لبيع صواريخ «رايثيون» للمملكة وعقد قيمته 28 مليون دولار لصيانة طائرات المملكة الأمريكية. وفي ديسمبر، صرّحت الإدارة بأنها «لا تزال ملتزمة بالبيع المقترح بقيمة 23 مليار دولار لطائرات F-35 وطائرات بدون طيار MQ-9B وذخائر إلى الإمارات».

الأسلحة الأمريكية الصنع ليست السبب الوحيد للدمار الواسع وتزايد الضحايا المدنيين في الدولة التي مزقتها الحرب؛ كما أدّى الموقف الدبلوماسي العدواني للولايات المتحدة إلى خسائر فادحة، أدّت الجهود الدبلوماسية لواشنطن مقترنة بإمدادات لا نهاية لها على ما يبدو من أموال النفط الخليجية، إلى حل آلية المراقبة التابعة للأمم المتحدة في اليمن، ومنحت السعودية والإمارات تفويضاً مطلقاً لارتكاب انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان. في أكتوبر2021م، صوت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على حل مجموعة الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن.

وقد هُزم القرار، الذي قدمته الدول الأوروبية وكندا، بأغلبية 21 صوتاً مقابل 18 صوتاً، حيث قالت المديرة القطرية لمجلس اللاجئين النرويجي «إرين هاتشينسون»، في بيان لها «لقد أعادتنا هيئة التحقيق في مجال حقوق الإنسان إلى الانتهاكات المروعة بلا رادع».

ووفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن مجلس اللاجئين النرويجي، تضاعف عدد القتلى المدنيين في اليمن تقريباً منذ أن قامت هيئة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بحل آلية المراقبة في الدولة التي مزقتها الحرب. في الأشهر الأربعة التي سبقت انتهاء مراقبة حقوق الإنسان، أصيب أو قُتل 823 مدنياً في الحرب. وفي الأشهر الأربعة التي تلت ذلك، كان هناك 1535 مدنياً، وفقاً لبيانات من مشروع مراقبة الأثر المدني. خلال الفترة نفسها، تضاعفت الخسائر في الأرواح بين المدنيين بمقدار 39 ضعفاً بسبب الغارات الجوية[55].

وفي الختام: تؤكد الدلائل والمؤشرات أن كفة صنعاء ستكون الراجحة في العام الثامن من الحرب على اليمن، في ظل تنامي القدرات العسكرية الهجومية للجيش اليمني واللجان الشعبية، التي وصلت إلى العمقين الإماراتي والسعودي، في وقت استنفذت دول التحالف كافة الخيارات وعجزت عن تحقيق أي من أهدافها على مدى سبعة أعوام، وباتت تبحث عن أي مخرج من مستنقع الحرب في اليمن.

وفي المقابل، ما تحقق لصنعاء من مكاسب بعد تنفيذ عمليات إعصار اليمن وكسر الحصار الأولى، بالتزامن مع تدشين حملة «إعصار اليمن» الكبرى لمواجهة العدوان على كافة المستويات، لجأت دول التحالف إلى تشديد الحصار على اليمن برًا وجوًا وبحرًا، مستخدمة سفن المشتقات النفطية والجانب الاقتصادي أوراقا للضغط على صنعاء، لعل ذلك يحقق لها ما لم تستطيع تحقيقه عسكريًا، مستغلة انشغال العالم بالحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا، وتماهي مجلس الأمن والأمم المتحدة بكل هيئاتها ومنظماتها مع التحالف في حربه على اليمن ، وغض الطرف عن النتائج الكارثية لتشديد الحصار.

وفي ظل تفاقم الأوضاع الإنسانية في اليمن ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة، نتيجة انتهاج التحالف استراتيجية الحصار والتجويع ومنع دخول سفن المشتقات النفطية، واستخدامها كوسائل حرب وعقاب جماعي على الشعب اليمني، جاء تحذير السيد «عبد الملك بدر الدين الحوثي» بالقول: «لن نقف مكتوفي الأيدي إزاء استمرار الحصار».

قائمة المراجـــع:

1 - إبراهيم القانص، حرب اليمن تلقي بظلال قاتمة على أمن الخليج ونفوذ الولايات المتحدة، 20 فبراير 2022،البوابة الإخبارية اليمنية،https://yemnews.net/

2 - ناصر قنديل، التصعيد في اليمن علامة انطلاق قطار التسويات، صحيفة البناء اللبنانية، يناير 2022م، https://www.al-binaa.com/

3 - وكالة الأنباء اليمنية سباء، https://www.saba.ye/ar

4 - وكالة الأنباء اليمنية سباء، https://www.saba.ye/ar

5 - وكالة الأنباء اليمنية سباء، https://www.saba.ye/ar

6 - سند الصيادي: إعصارُ الحسم، صحيفة المسيرة اليمنية- نوفمبر 2022، http://www.almasirahnews.com/

7 - منتدى مجال، قراءة في تطورات المشهد اليمني خلال العام الجديد2022م.

8 - إبراهيم القانص، مجلس الأمن يفقد نزاهته في اليمن، البوابة الإخبارية اليمنية، https://yemnews.net/

9 - موقع البوابة الإخبارية اليمنية، أمريكا تقر تقليص نفوذ الإمارات في اليمن، https://yemnews.net/index.php

10 - موقع الخبر اليمني، وضع محافظي حضرموت وشبوة تحت الحماية الأمريكية، https://alkhabaralyemeni.net/

11 - منتدى مجال، مرجع سابق.

12 - لقمان عبدالله، اليمن يعمّق الهوة بين «الشقيقتين»: الخلاف السعودي ــ الإماراتي يتصاعد، 3 آذار 2016، https://www.al-akhbar.com/

13 - رشيد حداد، صحيفة الأخبار اللبنانية، 20 فبراير 2022م https://www.al-akhbar.com/

14 - بعد أسبوع من مطالبته تسليم مدينة تعز.. طارق ينشىء ألوية جديدة في المخا https://taiztoday.net/2022/03/03/

15 - البوابة الإخبارية اليمنية، ترتيبات إماراتية لطي صفحة نجل صالح ، 28 شباط/فبراير 2022.

16 - عدن الغد، قيادي مؤتمري يكشف تفاصيل نقاشات في العاصمة السعودية الرياض لتعيين 3 نواب للرئيس هادي وتقليص صلاحياته https://adengad.net/posts/602402

17 - المشهد اليمني، وضع حرج".. الرئيس هادي يوجه دعوة هامة بشأن المرحلة القادمة 4/ 3/ 2022 1 1/https://www.almashhad-alyemeni.com/226962

18 - كلمة السيد عبدالملك الحوثي في إبريل من العام 2015م.

19 - مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأمريكي، https://www.csis.org/

20 - شوقي عواضة، إعصار اليمن الرّباعي، يناير 2022م، صحيفة البناء اللبنانية، https://www.al-binaa.com/

21 - نقلا عن موقع متابعات، https://www.motabaat.com/

22 - وديع العبسي، ماكينزي يقر بعجزه عن رد الهجمات اليمنية على الإمارات، الأحد 13 شباط, 2022، موقع الخنادق https://alkhanadeq.com/post.php?id=2279

23 - الإمارات تقر بفشل المنظومات الأمريكية في حمايتها من الهجمات الجوية، موقع الخبر اليمني 162703/03/03/https://alkhabaralyemeni.net/2022/

24 - معهد أميركي: انتصار «أنصار الله» يوازي انتصار حزب الله في لبنان، الخميس 03 شباط , 2022، https://alkhanadeq.com/index.php

25 - أحمد ناجي، أبو ظبي ومعضلة خياراتها الجديدة في اليمن، مركز كارنيجي،19 يناير 2022م، https://carnegie-mec.org/?lang=ar

26 - بلومبيرغ: رغم محاولة الإمارات عدم إظهار الذعر إلا أنها تعيش بقلق. موقع الخنادق 4 شباط 2022م https://alkhanadeq.com/post.php?id=2232

27 - فورين بوليسي: السعودية تخسر والمنتصرون يفرضون شروطهم 4 يونيو 2021م https://yemendays.com/posts/3492

28 - المصدر: الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، عن موقع الجزائر اليوم، https://www.aljazairalyoum.dz/

29 - خسائر السعودية في اليمن بالأرقام.. إلى أين وصل الفشل السعودي؟ الميادين نت، https://www.almayadeen.net/

30 - مصدر يمني يتحدث للميادين عن معركة حرض: انتكاسة هي الأكبر للعدوان السعودي 20 فبراير 2022م https://www.almayadeen.net/news/politics

31 - حلمي الكمالي، كيف تخلى التحالف عن أدواته في اليمن؟! البوابة الإخبارية اليمنية، https://yemnews.net/

32 - ناصر قنديل، التصعيد في اليمن علامة انطلاق قطار التسويات، صحيفة البناء اللبنانية، يناير 2022م، https://www.al-binaa.com/

33 - وصول قوات أمريكية إلى المهرة بالتزامن مع نشر مدمرة في بحر العرب، البوابة الإخبارية اليمنية، https://yemnews.net/

34 - https://twitter.com/Adelalhasanii

35 - عاموس هرئيل، نقلا عن موقع متابعات، 7 مارس 2022م، https://www.motabaat.com/

36 - إبراهيم الخازن، «IMX/CE 2022».. المناورة الأضخم لواشنطن والحلفاء بالشرق الأوسط (إطار) وكالة الأناضول،9 فبراير، https://www.aa.com.tr/ar

37 - أفق نيوز، المناورات الأمريكية الصهيونية في البحر الأحمر.. الدلالاتُ والأبعاد فبراير 8, 2022، https://www.ofqnews.net/

38 - عبدالعزيز صالح بن حبتور في مقابلة مع قناة فرانس 24 الفرنسية- نقلا عن موقع المساء برس،19 فبراير 2022م http://www.masa-press.net/

39 - نقلا عن موقع البوابة الإخبارية اليمنية، https://yemnews.net/

40 - موقع الوقت التحليلي، أنصار الله السد المنيع الواقف في وجه الصهاينة، 18 فبراير http://alwaght.net/ar/News

41 - أنيس النقاش، كتاب أسرار الصراع، تقديم ومراجعة محمد مرتضى، ط دار الاتجاه للطباعة والنشر.

42 - البوابة الإخبارية اليمنية، أسباب وأهداف التحرك الأمريكي الأخير ضد اليمن، نقلا عن عرب جورنال 18 فبراير 2022م https://yemnews.net/index.php/news/2022-02-18-17-37-44

43 - صلاح السقلدي، هل شَـرَعتْ الولايات المتحدة بمعاقبة الإمارات العربية المتحدة باليمن؟ 6 مارس، وكالة سما الإخبارية، https://samanews.ps/ar

44 - أمريكا تستبق تعيين حكام أقاليم اليمن بهذه الاتفاقيات، موقع العربي نيوز، 9 مارس، https://al-arabinews.com/

45 - https://twitter.com/Moh_Alhouthi

46 - موقع المشهد اليمني، الانتقالي يستجدي "روسيا" لدعم الانفصال في اليمن، والزبيدي يطلب تدخل موسكو، https://www.almashhad-alyemeni.com/

47 - https://twitter.com/AAlqirbi/photo

48 - حرب أوكرانيا.. هل ستمنح إيران والحوثيين القوة في اليمن؟ (ترجمة خاصة) الموقع بوست - ترجمة خاصة الجمعة, 25 فبراير, 2022، https://almawqeapost.net

49 - موقع المساء برس،http://www.masa-press.net/

50 - نقلا عن موقع الميادين نت، مرجع سابق.

51 - نقلا عن موقع البوابة الإخبارية اليمنية.

52 - منتدى مجال، مرجع سابق.

53 - آرتي الروسية،، برنامج الأغذية العالمي يحذر من مجاعة في اليمن https://arabic.rt.com/

54 - خاص-الخبر اليمني: لماذا قد تستهدف صنعاء منشآت نفطية سعودية قريبا، وكيف سيؤثر ذلك على أزمة النفط العالمية؟ https://alkhabaralyemeni.net/

55 - أحمد عبد الكريم، مع تجديد الولايات المتحدة دعمها للحرب السعودية في اليمن تضاعف عدد القتلى المدنيين، موقع " مينتبرس نيوز" الأمريكي، ترجمة: نجاة نور, الإدارة العامة للترجمة والتحرير الأجنبي "سبأ") 6 مارس، http://www.alsyasiah.ye/

منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري

https://majalforums.com
info@majalforums.com
ahmed@majalforums.com
00967775775774